الأمم المتحدة S/PV.6202



مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٢٠٢

الخميس ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٤٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لي لونغ منه	....	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	....	السيد تشوركن
	أوغندا	....	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	....	السيد كودوغو
	تركيا	....	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	....	السيد الدباشي
	الصين	....	السيد ليو زنمين
	فرنسا	....	السيد آرو
	كرواتيا	....	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	....	السيد أوربينا
	المكسيك	....	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	....	السيد بارهام
	النمسا	....	السيد كيرل
	الولايات المتحدة الأمريكية	....	السيدة ديكارلو
	اليابان	....	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2009/497)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٢.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2009/497)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل صربيا يطلب فيها دعوته للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، من دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس الداخلي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد يريميتش (صربيا) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنوه بوجود نائب الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا، معالي السيد يوهانس كيرل على طاولة المجلس. بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا به.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تقرر ذلك.

أدعو الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السيد اسكندر حسيني.

تقرر ذلك.

أدعو السيد حسيني إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على الأعضاء الوثيقة S/2009/497، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية من السيد لامبرتو زانيير. الذي أعطيه الآن الكلمة.

السيد زانيير (تكلم بالإنكليزية): يفصل التقرير S/2009/497 المعروض عليكم اليوم الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من ١ حزيران/يونيه إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. اتسمت الفترة التي تلت إعادة تشكيل البعثة في ٣٠ حزيران/يونيه بالتوطيد والتعديل مجسدة الحقائق المتغيرة على أرض الواقع. لقد أصبحت البعثة الآن أكثر اندماجا وأكثر تركيزا على دورها من الناحية السياسية في إطار ولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وكما يعلم هذا المجلس، فقد أثر الواقع السياسي تأثيرا جوهريا على تنفيذ البعثة لدورها الإداري. وبالتالي،

ركزت البعثة جهودها على المهام الحاسمة التي بوسعنا القيام بها بصورة جيدة: معالجة شواغل مجتمعات الأقليات من أجل تعزيز الثقة وتشجيع الحوار لتعزيز المصالحة ومعالجة مسائل العلاقات الخارجية مع الدول غير المُعتَرِفة، بما في ذلك تيسير اشتراك كوسوفو في العمليات الإقليمية والدولية، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي. ومبدأنا الذي نسترشد به هو ضمان الأمن والاستقرار الدائمين في كوسوفو واستقرار المنطقة وأمنها.

على الرغم من أن الظروف بقيت مستقرة بصفة عامة خلال هذه الفترة، فالحالة في شمال كوسوفو ما زالت مسألة مثيرة للقلق، مع احتمال زعزعة الاستقرار في أجزاء أخرى من كوسوفو إذا لم تطوق. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أبلغكم أن وجود البعثة والجهود التي تبذلها إلى جانب الجهود التي تبذلها قوة الأمن الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قد أسهمت حتى الآن بالحفاظ على الاستقرار الهش، ولا سيما في آب/أغسطس عندما كان هناك خطر خروج الحالة عن نطاق السيطرة، حيث ساعدت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الأطراف في ضاحية كروي إي فيتاكوت/بردجاني، في ميتروفيتشا الشمالية على التوصل إلى حل توفيقي بشأن مسألة إعادة بناء المنازل الألبانية في كوسوفو التي تضررت في الصراع وبناء منازل جديدة لصرب كوسوفو. وخلال الصيف، قمت بزيارة ميتروفيتشا مرتين للاجتماع مع الزعماء المحليين وشددت على أن العودة ينبغي ألا تكون مُسَيّسة، بل ينبغي أن تكون نتيجة لعملية متوازنة ومنظمة بشكل سليم لا تخلق توترات جديدة أو الاستياء.

وعلى الرغم من الزيادة المتواضعة في الأعداد الكلية للعائدين، ما زال مستوى العودة اقل بكثير من المستوى الذي نأمل في أن نراه. نحن نعرف أن العائلات النازحة من جميع الطوائف ترغب في استعادة الحياة التي كانت تعيشها والبدء من جديد. وأعتقد أن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دورا أكثر نشاطا في دعمها. ولذلك كلفت مكتب البعثة لدعم وتيسير شؤون الطوائف، بالعمل عن كثب مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وإجراء اتصالات مع بلغراد لعودة المزيد من اللاجئين. وتصر سلطات بريشتينا على أنها ملتزمة بكوسوفو المتعددة الأعراق وأنا أشجعها على وضع حوافز للعودة المستدامة ومعالجة الشواغل الأمنية المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا. وبوسعها الاعتماد على الدعم والمساعدة من البعثة.

في ذلك الصدد، التقيت مع السلطات المحلية وقيادات طوائف الروما والأشكاليا والمصريين في ميتروفيتشا وبحثت المسألة المعلقة لفترة طويلة وهي مخيمات النازحين من الطوائف الثلاث الموجودة هناك. ومن أجل دعم خطط مؤسسات كوسوفو لمعالجة المسألة، أنشأت مجموعة تنسيق أتولى رئاستها وتتألف من خبراء البعثة وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو، بمشاركة من مكتب الاتصال التابع للمفوضية الأوروبية. وهدفنا هو الإسراع في إغلاق المخيمات، وضمان النقل المستدام للمقيمين فيها.

يهيمن حاليا على المشهد السياسي في كوسوفو موضوع اللامركزية والانتخابات البلدية المقبلة المقرر إجراؤها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وتتفاوت وجهات نظر صرب كوسوفو بشأن هاتين المسألتين من رفض قاطع إلى المشاركة فيها. ومنذ إعداد تقرير الأمين العام المعروض عليكم، قررت سلطات كوسوفو، كجزء من برنامج اللامركزية بعد إجراء هذه الانتخابات البلدية، استحداث أربع بلديات جديدة تسكنها أغلبية من صرب كوسوفو. هذه الانتخابات ستكون الأولى التي تنظمها مؤسسات كوسوفو منذ إعلان الاستقلال في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

ولـئن كانـت اللامركزيـة أو إجـراء الانتخابـات في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر لا يحظيان إلا بتأييد قليل من قادة صرب كوسوفو في البلديات الشمالية الثلاث، هذا إن كان هنـاك تأييـد، فـإن عـددا مـن زعمـاء الطائفـة الـصربية في كوسـوفو جنـوب نهـر إيبـار دعـوا علنـا إلى المـشاركة في الانتخابـات المقبلـة. ومع تنحية الاعتبارات المتعلقـة بالمركز جانبا، أعتقد أنا شخصيا أن المشاركة بقدر أكبر في الهياكل المحلية لكوسوفو يمكن أن تعود بالنفع على جميع الطوائف في كوسـوفو وأن تعـزز تطـور المؤسـسات المحليـة المتعـددة الأعراق، بما يؤدي إلى تقوية حماية حقوق الأقليات ويشجع على العودات.

وفي هـذا الـسياق، فـإن عـودة صـرب كوسـوفو إلى وظـائفهم في هيئـة شـرطة كوسـوفو تطـور طيـب وسـيعزز تعددية الأعراق في الشرطة ويقوي ثقة الطوائف بها. غير أنـني أشعر بخيبة أمل لأن جهود تطوير التعاون في المجالات العملية الأخرى بين بريشتينا وبلغراد سجلت نجاحا أقل. فقد نـأت سلطات كوسوفو بنفسها عن اتفاق بشأن التعاون الشرطي بين بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ووزارة الداخلية الـصربية. ولـذلك، فـإنني أدعـو إلى التحلـي بالواقعية وتقديم تنازلات ليتسنى إعادة إنشاء محاكم ونقاط جمركية متعددة الأعراق وعاملة بالكامل في شمال كوسوفو ولكي تعود حياة جميع طوائف كوسوفو إلى مجراها الطبيعي.

حـدث تراجـع كـبير، بـصفة خاصـة، في التعـاون في مجـال التـراث الثقـافي المهـم منـذ إعـلان اسـتقلال كوسـوفو. وبعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو علـى أتم الاستعداد للقيام بدور مع بلغراد وبريشتينا والاتحاد الأوروبي للمساعدة في حماية التراث الثقافي لكوسوفو وتراث الكنيسة الأرثوذكسية الصربية هناك والحفاظ عليهما.

وبالمثل، يتعين على كل من بلغراد وبريشتينا العمل بجـد أكـبر ليتـسنى للفريـق العامـل للحـوار الـتقني المعـني بالمفقودين، والذي ترأسه لجنة الصليب الأحمر الدولية، أن يكـون علـى مـستوى توقعـات الأسـر الـتي مـا زال أحباؤهـا مفقـودين. فبعـد ١٠ سـنوات مـن انتـهاء الـصراع، أمكـن التعرف على رفات أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص وإعادتها إلى أسرهم، لكن مصير ١ ٨٨٥ مفقودا ما زال غير معروف. ويتعين علـى الأشـخاص الـذين يعرفـون الحقـائق الاسـتجابة للنداءات المتكررة لكي يأتوا ويكشفوا عن هذه المعلومات لتـتمكن الأسـر مـن طـي صـفحة الماضـي ويتـسنى لطوائـف كوسوفو مواصلة عملية المصالحة. وفي هذا السياق، أحث المجتمع الدولي أيضا على كفالة إتاحة موارد كافية لمواصلة هذا العمل المهم.

وفي سياق أوسع، يسرني أن جهود التيسير التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة مكّنت كوسوفو من المشاركة في محافل وعمليات دولية وإقليمية مهمة، وهو أمر لم يكن ليتحقق بـدون هـذه الجهـود. والقـرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يقتـضي أن تُمثل كوسوفو تحت راية الأمم المتحدة. ومن الواضح أن سلطات كوسوفو تفضل المشاركة بطريقتها الخاصة بدون اضـطرار البعثـة لتيـسير حـضورها. مـن ناحيـة أخـرى، تعـود المشاركة بفوائد كبيرة على كوسوفو بدون المساس بموقفها بشأن المركز وبما يتماشى مع مركزنا الحيادي. ووفقا لذلك، فـإن البعثـة لا تحـضر بـدون مـشاركة ممـثلين عـن مؤسـسات كوسوفو ولا تتكلم بالنيابة عنها.

في المـرة الـسابقة الـتي خاطبـت فيهـا هـذا المجلـس، أشـرت إلى أن سـلطات كوسـوفو والـسلطات الـصربية علـى السواء يشعران بالقلق بشكل متزايد فيما يتعلق بكيفية تـأثير تـصرفاتهما علـى فتـوى محكمـة العـدل الدوليـة بـشأن شـرعية إعـلان كوسـوفو للاسـتقلال. ومـا زالـت تـصرفات بريـشتينا وبلغـراد تهـدف إلى تعزيـز الموقـف القـانوني لكـل منـهما أمـام

المحكمة. وبالتالي، فإن دورنا ليس دورا سهلا على الرغم من أنه يهدف إلى التشجيع على إيجاد حلول عملية للمشاكل القائمة. وعلى سبيل المثال، أعلنت وزارة العدل في كوسوفو مؤخرا أنها تتحمل المسؤولية عن النظر في طلبات المساعدة القانونية الدولية التي تخص بلدانا ومؤسسات لم تعترف بكوسوفو، وهي مهمة تؤديها بعثة الأمم المتحدة في إطار جهودنا للتيسير.

وفي الواقع، فإن بعثة الأمم المتحدة تجد نفسها محاصرة بشكل لا فكاك منه بين تباين تصورات بلغراد وبريشتينا. فبينما تتوقع بلغراد دورا قويا للبعثة، تعتقد سلطات بريشتينا أن البعثة أدت وظيفتها، وإن كنت أرصد الإقرار إلى حد ما بأن هناك مجالات يمكننا العمل فيها معا على نحو مفيد وما زالت البعثة تجد تعاونا على مستوى العمل من جانب ممثلي مؤسسات كوسوفو في الكثير من المجالات ذات الصلة.

وبالرغم من ذلك، فإن أعضاء الحكومة في بريشتينا تفادوا إجراء أي اتصال رسمي معي خلال الأشهر القليلة الماضية لعدم تمكنهم من تحقيق إنهاء عمل البعثة. ولذلك، يسرني أن أشير إلى أنه قبل سفري إلى نيويورك مباشرة، دعاني الرئيس سيديو إلى اجتماع مطول وودي. ولقد شجعني هذا الاتصال وآمل أن يستمر.

ما زالت كوسوفو تشكل تحديات وفرصا على السواء بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة. وتهدف البعثة إلى المساعدة في عودة الأوضاع إلى طبيعتها بالكامل في كوسوفو ليتسنى لجميع سكانها العيش بصورة أفضل في منطقة تنعم بالاستقرار والسلام. ولئن كان ذلك الهدف طموحا، فأنا على اقتناع بأن البعثة يمكنها بلوغه بالتعاون مع بريشتينا وبلغراد وشركائنا الدوليين إلى جانب دعم هذا المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد زانيير على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا.

السيد يرميتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن.

نجتمع هنا مرة أخرى لمناقشة الحالة في مقاطعة كوسوفو الصربية. وأود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن امتنان بلدي العميق للأغلبية الكبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تحترم سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. ويشجعنا الإعراب عن التضامن الذي حصلنا عليه من جميع أرجاء العالم على المثابرة في جهودنا لتسوية مركز كوسوفو في المستقبل سلميا وبطريقة مقبولة لجميع أصحاب المصلحة المسؤولين.

ما زال موقفنا القائم على المبدأ إزاء مركز مقاطعتنا في المستقبل كما هو. فصربيا لن تعترف أبدا بإعلان الاستقلال من جانب واحد الصادر عن السلطات ذات الأصل الألباني في بريشتينا في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وهذا لا يزال واجبنا السياسي والأخلاقي والقانوني. وهو واجب ديمقراطي علينا أيضا لأن دولتنا متحدة على قلب رجل واحد بخصوص هذه النقطة الأساسية. وحالة كوسوفو اختبار مهم للمجتمع الدولي لأنه يجب الاختيار هنا بين النهج الانفرادي وتوافق الآراء. وإعلان الاستقلال من جانب واحد تحد يجب علينا العمل معا لتجاوزه لصالح السلام والاستقرار وباسم القانون الدولي.

لقد كلفت الجمعية العامة محكمة العدل الدولية بتحديد ما إذا كان إعلان الاستقلال من جانب واحد يتماشى مع القانون الدولي. وتوشك المرحلة الحاسمة في العملية القانونية على البدء. وهذه أول مرة في التاريخ تقضي فيها المحكمة بشأن شرعية محاولة انفصال جماعة عرقية عن

دولة عضو في الأمم المتحدة في وقت السلم. كما أنها أول مرة يشارك فيها الأعضاء الخمسة الدائمون في هذا المجلس جميعا في إجراءات أمام المحكمة. والعدد الإجمالي للجهات الفاعلة التي ستعرض آراءها في لاهاي هو عدد قياسي بالنسبة للمحكمة، حيث يتجاوز حتى العدد في القضايا المتعلقة بشرعية استخدام الأسلحة النووية. ولذلك، يكاد لا يوجد شك في أن استنتاجات المحكمة ستكون لها آثار شاملة على النظام القانوني الدولي.

وفي هذا السياق، تناشد صربيا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة احترام حقيقة أن محكمة العدل الدولية ما زالت تنظر في مسألة إعلان الاستقلال من جانب واحد. ومن واجبنا المشترك كفالة عدم إصدار أحكام مسبقة على مداولات المحكمة. وينبغي السماح لإجراءات المحكمة بأن تأخذ مسارها بدون أن تعوقها ضغوط سياسية مثل مزيد من الاعترافات بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد.

أود أن أرحب بحضور الممثل الخاص لامبرتو زانيير، وأود أن أبرز تشديد الأمين العام في الفقرة ٢ من التقرير المعروض على المجلس (S/2009/497) على أن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ”أكملت ... بنجاح إعادة تشكيلها ... في ١ تموز/يوليه“. وبلغت الآن نهاية عملية تخفيضها.

إن الأمم المتحدة ما زالت جهة فاعلة لا غنى عنها في كوسوفو. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان أن يستمر هذا المجلس في دعم وجود بعثة الأمم المتحدة بوصفه دعامة حاسمة للسلام والاستقرار. وما زالت ممارسة البعثة لوظيفة التمثيل الخارجي مهمة بصفة خاصة. ودور البعثة بالغ الأهمية لعمل المجموعات الإقليمية، مثل اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى ومجلس التعاون الإقليمي، وفقا للإجراءات المتبعة.

وفضلا عن ذلك، فإن قدرة الأمم المتحدة على العمل بفعالية مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو يجب أن تظل غير مقيدة. ولذلك، من المهم التطبيق الكامل للتعديلات التي اعتمدتها الجمعية العامة في ميزانية بعثة الأمم المتحدة للعام المالي المقبل وشغل جميع الوظائف الشاغرة في أقرب وقت ممكن.

تعتقد صربيا بقوة أن الخلافات بشأن مركز كوسوفو يجب ألا تعوق تصميمنا على العمل معا بشأن تحسين حياة جميع السكان في المقاطعة. وقد عملنا على نحو استباقي مع جميع الأطراف الفاعلة الشرعية في الميدان في كوسوفو، مع كفالة عدم تجاوز الخطوط الحمراء المتعلقة بالدستور لدينا.

ويسعدني أن التقرير يشيد بسياسة بلغراد القائمة على المشاركة البناءة من خلال الثناء على ”نهجنا الواقعي“ لتسوية المسائل العملية.

وينبغي الوفاء بالالتزامات التي قُطِعت في هذه القاعة. ويجب تنفيذ ما اتَّفَق عليه مجلس الأمن ورَحَّبَ به تنفيذاً تاماً – من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) إلى خطة النقاط الست التي وضعها الأمين العام، التي سأتناولها الآن. وأبدأ بالشرطة، إذ أود أن أسلط الضوء على تطورين هامين وقعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير لدى تطبيق هذا الجزء الحاسم من خطة الأمين العام.

أولا، لقد عاد جميع أفراد الشرطة من أبناء صرب كوسوفو تقريبا إلى مراكزهم كنتيجة مباشرة لمشاركتنا. وأدى هذا الأمر إلى تحسين الحالة الأمنية في جميع أنحاء الإقليم – لا سيما في المناطق المحصورة الصربية في الجنوب.

ويتعلق التطور الثاني الهام بالتوقيع على بروتوكول التعاون في مجال الشرطة بين وزارة الداخلية الصربية وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ويستند البروتوكول إلى أفضل الممارسات لتعاوننا القائم منذ أمد طويل بشأن هذه المسائل مع شرطة بعثة الأمم المتحدة

للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وهو محايد تماما من حيث المركز ويتفق بصورة كاملة مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وسيسهم تنفيذه بشكل كبير في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب في كوسوفو – وهي منطقة لا تزال محوراً لشبكة دولية مُخِيفة من المتاجرين بالأسلحة والمخدرات وبني البشر.

وفيما يتعلق بالمجال القضائي، على الرغم من إجراء بعض المناقشات التمهيدية البناءة مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، فإننا لم نتمكن، للأسف، من المضي قدما بشأن مسائل مثل تحديد الولاية القضائية الإقليمية للمحكمة في ميتروفيتشا، وتعيين القضاة والمدعين العامين المُرَادِ مِنْهُ تجسيد طوائف الأقليات التي سيخدمونها، وانطباق قانون بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونأمل أن تكشف محادثاتنا في الأيام القادمة، لأنه يجب علينا إيجاد حلول توافقية، وفقا لأحكام تقرير تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وقد ازداد التعاون على العديد من الجبهات الأخرى. فمثلا، كشف المُدَّعُونَ الخاصُّون التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تعاونهم مع المدعين العامين المعنيين بجرائم الحرب في صربيا بشأن قضايا خطيرة. وتشمل هذه القضايا حصد الأعضاء الذي اقترفه جيش تحرير كوسوفو في حق المدنيين من الأقلية الصربية في ”البيت الأصفر“ الذائع الصيت، والسجون السيئة السمعة التي يديرها جيش تحرير كوسوفو، ومراكز التصفية في أماكن مثل كليتشكا في بلدية ليبليان.

وفيما يتعلق بالمسألة الحساسة المتعلقة بالجمارك، فإننا حققنا أيضا بعض النتائج. وتَوَاصَل التعاون التقني بين بلغراد وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو على نحو سلس، حيث يجري تبادل المعلومات على نحو منتظم بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك، مثل التهريب. غير أن التقدم بشأن المسألة الهامة المتعلقة بجمع الإيرادات والكيفية التي بها ستَنْتَفِعُ منها الطوائف المعنية كان محدودا بصورة أكبر. ونأمل أن يكون بمقدورنا، في الأشهر القادمة، التوصل إلى ترتيب عملي مع شركائنا في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ضمن الإطار الذي أيده هذا المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وأما فيما يتعلق بالحدود الإدارية والأمن، أود أن أنوه بالدور المفيد الذي اضطلعت به قوة الأمن الدولية في كوسوفو. وستواصل صربيا التصرف باعتبارها شريكتها الموثوق بها، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاق كومانوفو التقني العسكري.

ولا تزال هناك حاجة إلى تواجد قوة الأمن الدولية في كوسوفو في الإقليم على نحو محايد إزاء مركزه، بغية حماية المناطق المحصورة لصرب كوسوفو ومواقعنا المقدسة من التهديدات والغارات والهجمات. ووفقا للمرفق الأول من التقرير، يُتَوَخَّى نقل المسؤولية عن أمن معلم غازيمستان الذي يخلد ذكرى شهدائنا الأبطال، من قوة الأمن الدولية في كوسوفو إلى شرطة كوسوفو. وترفض صربيا بشدة هذه الخطط. فغازيمستان أرض مقدسة للأمة الصربية. وقد قامت قوة الأمن الدولية في كوسوفو بعمل نموذجي لحمايتها، ومن الأهمية بمكان أن تستمر في حراستها، إلى جانب المواقع المقدسة الأخرى.

وفيما يتعلق بالنقل والمرافق الأساسية، فقد عملت الحكومة الصربية جاهدة على حلّ المسائل الملحة المتعلقة بالطاقة الكهربائية. ونتيجة لمشاركتنا الفعالة مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تم تعديل سياسات الفصل التمييزية ضد طائفة

صرب كوسوفو، مثلما يسلط التقرير الضوء على ذلك. ونتيجة لذلك، استعادت الغالبية الساحقة من المناطق المحصورة وطوائف الرهبان الطاقة الكهربائية.

غير أن المسألة الحاسمَة الأهمية، المتمثلة في تيسير دخول المسؤولين الصرب إلى الإقليم ونقلهم إليه، لا تزال عالقة. ومن الصعب أن نتخيل الكيفية التي يمكننا بها أن نسهم على نحو إيجابي في التطورات في الميدان، إذا كانت قدرتنا على العمل بشكل وثيق مع طائفة صرب كوسوفو تُعَرْقَلُ في جميع أنحاء الإقليم. ويجب أن نوجد سبيلا للتغلب على هذا العائق بصورة حيادية من حيث المركز، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفيما يتعلق بالتراث الصربي – وهذه آخر نقطة من النقاط الست – فإننا نحيي جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو "الرامية إلى التوصل إلى حلول دائمة بشأن حماية التراث الثقافي الصربي في كوسوفو"، (S/2009/497، الفقرة ٩)، فضلا عن محاولاتها بحسن نية العمل مع غيرها من أصحاب المصلحة الشرعيين في هذا الميدان الحساس.

وقد أيدت الحكومة الصربية والكنيسة الأرثوذكسية الصربية على نحو كامل عملية تجديد مواقعنا المقدسة وترميمها، التي أُجْرِيَت تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ولجنة تنفيذ أعمال التعمير التي يترأسها مجلس أوروبا.

ولسوء الطالع، لا تزال الحالة المتردية للتراث الصربي جزءا مثيرا لبالغ القلق من الواقع في الميدان في كوسوفو. فمثلا، لا يزال المسؤولون المحليون في مدينة ديتشاني يَتَحَدَّون المجتمع الدولي. فقد رفضوا مرارا وتكرارا إعادة سجلات المسح العقاري للأرض المملوكة لدير فيسوكي ديتشاني – أحد مواقع التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الذي أُدْرِجَ في قائمة مواقع التراث العالمي المعرضة للخطر.

وقد تعرض القضاة للتخويف في سياق هذه القضية، بينما تدعي حملة تضليل إعلامية تنظمها جمعية قدامى المحاربين التابعة لجيش تحرير كوسوفو أن الدير يمثل إرثا ثقافيا ألبانيا منذ قرون من الزمن، استولى عليه الصرب في القرن التاسع عشر. ومن دواعي الأسف البالغ ألاّ أحد من بريشتينا اختار إدانة هذه التشويهات الخطيرة، وإعادة الأمور إلى نصابها بصفة نهائية.

وفي آب/أغسطس من هذا العام، وقعت عملية نهب شامل لأكبر مجمع للتنسك يعود إلى القرون الوسطى في الجبال المطلة على عاصمتنا القديمة بريزرين. وقد بني هذا المركز الرهباني الفريد والمهجور الآن القديس الزاهد بطرس كوريشا، وهو يعود إلى العقود الأولى من القرن الثالث عشر. وأُلْحِقَ الضرر باللوحات الجدارية وخُرِّبَت المذابح. ونرى منقوشا على أحد الجدران المختصر (UCK) الذي يعني جيش تحرير كوسوفو.

ولا نزال بصدد جمع الوثائق لتحديد مدى الضرر المادي الذي أُلْحِقَ بذلك المركز. وما لا يجادل فيه أحد هو أن المقترفين نجحوا في الحط من عقيدتنا وتدمير جزء آخر من تراثنا. ولسوء الطالع، تدَّعي السلطات أنها لا تتوفر على أي أدلة، ولم يتم إلقاء القبض على أي أحد.

ولا تزال السلطات الألبانية العرقية ترفض إعادة النظر في قرارها استخدام الإسمنت لردم الكنيسة الصربية التي دُمِّرت مرتين في وسط داكوفيتشا – وبذلك فاقمت التدمير المادي بمحاولة محو أي أثر لوجودها.

وهذه ثالث مرة أُثِيرَ فيها المسألة في هذه القاعة. فهل من الممكن أن يكون المجتمع الدولي عاجزاً عن تصحيح هذا

الفعل المقيت؟ وهل لدينا الإرادة لنبطل عمل التطهير الثقافي هذا؟ ومرة أخرى، نطلب مساعدتكم.

ونعتقد وفقا لتقييمنا أن شركاءنا في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو يتشاطرون إصرارنا على المشاركة البناءة في التغلب على هذه التحديات. وأود أن أشدد على الأهمية البالغة لنهجنا المشترك الحيادي من حيث المركز، بغية المضي قدما بشأن مجموعة كاملة من المسائل الملموسة. وقد بذلنا جهوداً جبارة في بناء هذا الأساس القوي لتعاوننا.

ولسوء الطالع، لم تبد السلطات الألبانية العرقية في كوسوفو الحماس لاعتماد الإطار الحيادي من حيث المركز لمعالجة المسائل العملية العالقة. ونعتقد أن هذا التعنت لا يخدم مصلحة أي أحد. فَلِجَميعِ الأطراف قيودها، لكن هذه القيود يجب ألا تَضرَّ بمن نُولِيهم الأهمية القصوى، أي سكان الإقليم.

وخلال آخر جلسة لنا، دعوتُ الجميع إلى التركيز على تحسين حياة المواطنين بدلا من جعلهم ضحايا لخلافاتنا. واقترحت أن نركز على المسألة الإنسانية المحورية المتمثلة في الأشخاص المشردين داخليا. ويتناول التقرير المعروض علينا العواقب الوخيمة لعدم انخراطنا في العمل بشأن هذه المسألة بحسن نية. ولم يتمكن من العودة إلى الإقليم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلا ما جملته ٣١ شخصاً فقط، من بين أكثر من ٢٠٠ ألف من صرب كوسوفو المشردين داخلياً، أي من بين الآلاف الذين أعربوا بوضوح عن رغبتهم في العودة في الأسابيع التي أعقبت الجلسة الأخيرة لهذا المجلس. لقد أبلغت السلطات المحلية المختلفة كتابةً الصرب المشردين داخلياً بأنهم لا يمكنهم العودة إلى ديارهم. وهذا مما يجب عدم السماح باستمراره.

وقد جاء رفض عودة صرب كوسوفو المشردين داخلياً على خلفية التوترات في قرية بردجاني الشمالية. إذ أصرت السلطات الألبانية العرق على المضي قدماً في بناء مستوطنات جديدة غير مصرح بها. وقامت هذه السلطات بنقض اتفاقها مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وأرسلت وحدة عمليات خاصة من الشرطة، تحمل اسم وحدة الدعم الإقليمي التشغيلي، لدعم بناء مساكن غير قانونية لألبان كوسوفو في قرية بردجاني، ولم تقم السلطات بسحب هذه الوحدة إلا في آخر دقيقة، تحت ضغط شديد من المجتمع الدولي. وباختصار، بينما تصر برشتينا على أن يستوطن الأشخاص ذوو العرق الألباني في المناطق الجديدة، تعمل سلطاتها المحلية بنشاط على منع صرب كوسوفو المشردين داخلياً من العودة إلى منازلهم في الجنوب.

وكما أشار التقرير، فقد دعت برشتينا إلى تنظيم بعض الانتخابات المحلية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. لكن، للأسف، فإن الفشل في تنظيم هذه الانتخابات من موقف محايد، حسبما يمليه القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، يؤثر على شرعية العملية الانتخابية برمتها. فوفقاً للتقرير المعروض أمامنا (S/2009/497)، لم يُدع الممثل الخاص للأمين العام إلى هذه الانتخابات، ولن تقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمراقبتها، ولا يمكن للأمم المتحدة أن تصادق عليها. وتحت هذه الظروف، فإننا، ببساطة، لن نؤيدها.

إن الحال مؤسف للغاية. فقد ضاعت الفرصة لنزع الصبغة السياسية عن هذه القضية البالغة الأهمية. فلو أنه جرى اختيار العمل التوافقي، بدلاً من الوقوع في تضارب الأهداف، لربما تمكنّا من تمهيد الطريق لحفز صرب كوسوفو على النحو المناسب ليشاركوا بفعالية في هذه العملية.

لقد أصبح الآن ضرورياً أن نركز طاقاتنا على إيجاد طريق للسير قدماً. ونحن نفضل، كما كان دأبنا دائماً، إقامة

نظام لا مركزي تقبله المجموعات غير الألبانية المعنية مباشرة بالأمر. ونحن على أهبة الاستعداد للمشاركة، من خلال منظمة لها موقف محايد، مثل بعثة الاتحاد الأوروبي، في إعداد حزمة قانونية لتطبيق اللامركزية مصممة لكي تنجح.

تحتفل جمهورية صربيا، خلال أيام قلائل، بالذكرى الخامسة والستين لتحرير عاصمتنا من الفاشيين. وتوافق هذه الذكرى نهاية احتلال اتسم بالعنف، وقسّم بلدنا عنوة بين بلدان المحور والمتعاونين معهم، وجلب البؤس الشديد لشعبنا. وفقد عدد كبير من الرجال والنساء البواسل أرواحهم لتحقيق ذلك النصر على الشر. وستظل ذكرى بطولتهم قائمة إلى الأبد. فبفضل تضحياتهم، استطاعت أمتنا أن تنهض في إباء من جديد.

لقد بدأوا هم ما بات مرغوباً فيه الآن، بعد مرور عدة عقود: وذلك هو التعاضد، والقناعة بأن العمل المشترك، والإخلاص فيه، هو السبيل الوحيد أمامنا لتجاوز مرارات الماضي. وتدعوني مسؤوليتي إلى العمل من أجل تحقيق مصلحة شعبي وبلدي؛ وفي القرن الحادي والعشرين لا يمكن أن يتحقق النجاح الوطني بالعزلة. ولهذا السبب، ستظل صربيا تنخرط، بأقصى قدر من الإخلاص، مع المجتمع الدولي في التعامل مع التحديات العالقة في غرب البلقان. علاوة على ذلك، بينما نظل ملتزمين التزاماً أساسياً بالدفاع عن سلامة أراضينا بالوسائل السلمية، سنظل أيضاً ملتزمين بتحقيق مصيرنا الأوروبي. إن الأولوية الاستراتيجية المركزية لصربيا تظل العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

خلال آخر مناقشة عامة، قال أحد كبار زعماء العالم إن زماننا يدعونا إلى أن نتحد، وأن نعمل معاً من أجل المصلحة المشتركة، والتقدم الذي يجلب الفائدة للجميع، وكأننا مسافرون على مركب واحد.

إنها دعوة نؤيدها قلباً وقالباً. فصربيا ملتزمة بتسوية كل الخلافات على طاولة المفاوضات، وليس على ساحة المعركة. يكفي منطقة غرب البلقان ما أطلق فيها من الرصاص. ولن نعود مطلقاً إلى الوقوع في دوامة الحرب.

من واجبنا اليوم أن نعزز الحوار القائم على الاحترام المتبادل. ولن يكون ذلك سهلاً، بسبب الجراح التي لما تندمل. لكن إن قبلنا تحدي المصالحة، وواتتنا الشجاعة للعمل معاً، فإنه سوف يقال عن جيلنا هذا إننا فعلنا الصواب: فحين اشتدت الحاجة، ووقفت كل المتناقضات أمامنا، أتينا بالسلام إلى بلداننا، حتى يتمكن أطفالنا من أن يعيشوا أحلامهم.

أشكركم، سيدي، لإتاحتكم لي مخاطبة المجلس اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوزير يريميش على بيانه.

أعطي الكلمة للسيد اسكندر حسيني.

السيد حسيني (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، في البداية، أن أعرب عن عميق تقديري لإعطائي الفرصة لأحيط أعضاء مجلس الأمن علماً بالحالة في كوسوفو، وتحديداً بالإنجازات المستمرة، والتقدم المطرد، الذي حققته جمهورية كوسوفو على الصعد كافة.

ومنذ آخر بيان لي أمام المجلس، في حزيران/يونيه الماضي، تحقق تقدم كبير في مجال بناء مؤسسات الدولة على أساس دستورنا الديمقراطي الجديد، وعلى أساس النصوص الواردة في الخطة الشاملة التي أعدها مارتي أهتيساري الحائز على جائزة نوبل للسلام. واعترفت دولتان إضافيتان بكوسوفو، بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة، هما المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية الدومينيكية. ونود أن نعرب عن عظيم تقديرنا لشعبي وحكومتي الأردن والجمهورية الدومينيكية على هذا الاعتراف بدولتنا.

وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وقّعت جمهورية كوسوفو رسمياً على النظام الأساسي لعضوية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد شجعت عضوية هاتين المؤسستين الماليتين المهمتين حكومة جمهورية كوسوفو تشجيعاً إضافياً على تكثيف جهودها لمحاربة الجريمة والفساد.

لكن قد أضاف ذلك أيضاً المزيد من المسؤوليات على حكومة جمهورية كوسوفو، وزاد من الحاجة إلى تعزيز حكم القانون، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال ضبط المالية والميزانية. واستمرت حكومة كوسوفو في معالجة القضايا المتعلقة بالاقتصاد والعدل والأمن والسلام في جميع أنحاء البلد، والعمل على حلها.

ويشكل رفاه الأقليات وعودة لاجئي كوسوفو إلى بيوتهم وممتلكاتهم أولوية قائمة. وتتواصل عملية العودة، وقد رصدت الحكومة أموالاً لبناء منازل للعائدين. إن تحسين الظروف في مناطق الأقليات، خاصة في المناطق التي يشكل فيها الصرب أغلبية، من المسائل التي توليها حكومة كوسوفو اهتماماً كبيراً، وقد تحقق فيها تقدم واضح.

لكن، بالرغم من ذلك، هناك بعض التدخل التعويقي من جانب جمهورية صربيا في جهودنا الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين الصرب في كوسوفو. فمع استمرار بلغراد في دعم هياكل موازية في الشمال، تعمل حكومة جمهورية صربيا جاهدة على تثبيط أعضاء المجموعة الصربية في كوسوفو، ومنعهم من العمل والاندماج مع بقية السكان في كوسوفو. ويخضع أعضاء المجموعة الصربية في كوسوفو لضغوط مستمرة من بلغراد، وهناك تعليمات واضحة لمقاطعة المؤسسات في كوسوفو، وعدم التعاون مع السلطات سواء المركزية أو المحلية. وللأسف، فإن أعضاء المجموعة الصربية في كوسوفو هم الذين يعانون أكثر نتيجة لهذا النهج، ولهذه العقلية.

وبينما تسعى مؤسسات كوسوفو إلى حماية حقوق السكان الصرب وتحسين نوعية حياتهم، فإن حكومة بلغراد تستغلهم وتربكهم بدعوات إلى رفض التكامل والتعاون مع مؤسسات كوسوفو. وفي نفس الوقت فشلت بلغراد في تقديم أي مساعدة أو أي حل لمشاكل وشواغل الطائفة الصربية في كوسوفو.

والوضع في الشمال لا يزال مصدر قلق. لكن هناك تحسنا واضحا في الأحوال بشكل عام مع نشر بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، وخاصة بعد أن باتت البعثة جاهزة للعمل بكامل طاقتها. ومع بلوغ بعثة الاتحاد الأوروبي بالفعل مستوى العمل بكل طاقتها، أود أن أشدد على أن حكومة جمهورية كوسوفو ما فتئت ملتزمة تماما بالتعاون الوثيق مع البعثة لمكافحة الجريمة والفساد والأنشطة غير المشروعة والإجرامية العابرة للحدود.

ورغم ذلك، يسعدني للغاية بأن أبلغ المجلس اليوم بأن الوضع الأمني بشكل عام في جمهورية كوسوفو هادئ للغاية ومستقر. وانطلقت الحملة الانتخابية للانتخابات البلدية اليوم. وكما يعلم المجلس فإن حكومة جمهورية كوسوفو أصبحت الآن مسؤولة بالكامل عن تنظيم الانتخابات. ومن المقرر إجراء انتخابات جديدة لبلديات كوسوفو في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وستكون تلك الانتخابات أول انتخابات بعد استقلال كوسوفو. واللجنة الانتخابية المركزية في كوسوفو مسؤولة بالكامل عن إدارة العمليات الانتخابية. وقد جرت تحضيرات شاملة لضمان أن تكون الانتخابات المقبلة ناجحة وتتفق تماما مع المعايير المحددة. ومع وجود أكثر من ٧٠ كيان سياسي مصرح لها بالمشاركة في الانتخابات، نحن واثقون أنها ستكون انتخابات ديمقراطية أخرى حرة ونزيهة في جمهورية كوسوفو.

إن المؤسسات والحكومة تعمل بجدية من أجل تهيئة الظروف لإجراء عملية انتخابية ناجحة في البلديات ذات الأغلبية الصربية المنشأة حديثاً. ونحن نتطلع إلى مشاركة كبيرة وواسعة للطائفة الصربية في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر، حيث نرى أنها أكثر الطرق فعالية لتمكين صرب كوسوفو من المشاركة على النحو الواجب في إدارة الشؤون العامة. لقد حث رئيس الجمهورية فاتمير سيديو ورئيس الوزراء ثاتشي وشجعا، في إطار أنشطتهما للتوعية، صرب كوسوفو على المشاركة في الانتخابات. وللأسف، وكما سمعنا اليوم، هناك علامات واضحة على أن حكومة جمهورية صربيا تقوم بالعكس تماما، بدعوتها صرب كوسوفو إلى مقاطعة الانتخابات.

وما فتئ التعاون وزيادة تعزيز العلاقات مع الجيران، إضافة إلى التعاون الإقليمي بشكل عام، أولوية بالنسبة لحكومة كوسوفو. ويسعدني للغاية أن أبلغ المجلس بأنه تم الآن التوقيع بالأحرف الأولى على الخرائط والاتفاق الخاص بالترسيم الفعلي للحدود مع جمهورية مقدونيا. وسيقام حفل التوقيع على الاتفاق بين جمهورية كوسوفو وجمهورية مقدونيا في القريب العاجل.

إن مشاركة جمهورية كوسوفو في التجارة والتعاون الإقليميين أمر بالغ الأهمية لدعم وزيادة تعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية والتفاهم في البلقان الغربية. ومرة أخرى، وللأسف، تواصل بلغراد إعاقة تعاوننا مع جيراننا والمجتمع الدولي بعرقلة مشاركتنا في الهيئات الإقليمية والدولية الواسعة. وتعرقل بلغراد أيضا صادرات كوسوفو إلى صربيا. ومرة أخرى، أشدد على أن حكومة كوسوفو أحجمت عن اتخاذ أية إجراءات انتقامية، لأننا نثق بأنها لن تضر سوى بالشعبين والأعمال التجارية على جانبي الحدود.

إن تهيئة جو من التعاون والتفاهم في منطقتنا أمر بالغ الأهمية، حيث تشاطر كل الدول السبع في غرب البلقان نفس المستقبل الأوروبي. وجمهورية كوسوفو ملتزمة تماما بالسعي بثبات من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ترحب بالشروط والتوصيات المحددة التي قدمتها المفوضية الأوروبية إلى كوسوفو والواردة في التقرير المرحلي لعام ٢٠٠٩. وستعمل حكومة كوسوفو على مدار الساعة لتلبية كل شروط الاتحاد الأوروبي.

وتقدر جمهورية كوسوفو دعم الاتحاد الأوروبي للتطور الاقتصادي والسياسي لكوسوفو من خلال منظور أوروبي واضح ويتماشى تماماً مع نفس المنظور الخاص ببقية منطقة البلقان الغربية. وبغية تحقيق أهدافنا القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل، ستواصل جمهورية كوسوفو ومؤسساتها وشعب بلدي التعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وجيراننا ومنطقتنا.

وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر إلى رئيس المجلس وأعضائه على إتاحة الفرصة لعرض وجهات نظر كوسوفو. ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق للغاية مع كل أعضاء الأمم المتحدة ومع أعضاء المجلس من أجل بلوغ أهدافنا المشتركة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد كيرل (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالسيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، وأن أشكره على بيانه، واسمحوا لي أيضا بأن أرحب بالسيد اسكندر حسيني، وزير خارجية كوسوفو، وأن أشكره على بيانه. وعلاوة على ذلك، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقديرنا البالغ على العمل والقيادة التي اضطلع بها السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، وعلى مساهمته المهمة في التحسن التدريجي للحالة في كوسوفو.

كما أود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره الشامل (S/2009/497) عن التطورات الأخيرة في كوسوفو. ونرحب بصفة خاصة بالاستكمال الناجح لإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فضلا عن الجهود المستمرة للبعثة في تيسير التعاون العملي بين الطوائف وبين السلطات في بريشتينا وبلغراد، وبالتالي تعزيز الأمن والاستقرار في كوسوفو.

نحن نشعر بسعادة بالغة للتعاون الجيد بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن كوسوفو. ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزما بالاضطلاع بدور رائد، وستباشر بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو ترسيخ سيادة القانون في جميع أنحاء كوسوفو. ونشعر بالتشجع من الإنجازات التي حققتها بعثة سيادة القانون في جميع أنحاء البلد بأسره، بما في ذلك إعادة الإدماج الناجحة لضباط الشرطة من صرب كوسوفو وعمليات الشرطة والمحاكمات الجارية في ظل الولاية التنفيذية لبعثة سيادة القانون، إضافة إلى الوجود القوي في الشمال نظراً لعدم وجود رقابة جمركية كاملة.

وما زال يتعين القيام بالكثير من العمل. سنحتاج إلى زيادة جهود جميع الأطراف لمكافحة الجريمة المنظمة بوصفها مسألة ذات أولوية. وسيكون التعاون الوثيق لكل من صربيا وكوسوفو مع بعثة سيادة القانون أمر بالغ الأهمية لتؤتي جهود البعثة أكلها. ونشعر بالقلق بشكل خاص حيال الاعتداءات الأخيرة على موظفي بعثة سيادة القانون وممتلكاتها ونناشد الجميع الامتناع عن هذه الأعمال غير المسؤولة.

إن النمسا تدعم تماما عمل بعثة سيادة القانون وترحب بخطط تعزيز وجود الاتحاد الأوروبي في شمال كوسوفو من خلال إنشاء دار للاتحاد الأوروبي بنهاية العام. وتساهم النمسا حاليا في بعثة سيادة القانون بإيفاد ٢٣ خبيرا في مجالي الشرطة والقضاء. وعلاوة على ذلك، سنواصل أيضا المساهمة في قوة كوسوفو بإيفاد ٦٠٠ جندي آخر.

ونشيد بالتقدم الذي أحرزته كوسوفو في الأشهر الأخيرة. وحتى اليوم، اعترفت ٦٢ دولة بكوسوفو. وسيكون انضمام البلد إلى عضوية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ضروريا لتنميته الاقتصادية وسيسهم بالتالي في الاستقرار بشكل عام في البلقان الغربية. لكننا، نلاحظ أنه رغم الاستقرار النسبي في الأشهر الأخيرة، ما زال التوتر العرقي وحوادث العنف، وخاصة في الشمال، تنطوي على إمكانية زعزعة الاستقرار.

وقد شجعنا أن نعلم بأن ٢٣ كيانا سياسيا لصرب كوسوفو في هذه المرحلة قدمت طلبات للمشاركة في الانتخابات التي ستجري في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء وجود هياكل موازية في البلديات الثلاث ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو ورفضهم الاعتراف بالانتخابات البلدية المقبلة، وكذلك إزاء إجراء انتخابات فرعية منفصلة من جانب سلطات بلغراد في منطقتين يشكل فيهما صرب كوسوفو أغلبية السكان. وسيستفيد سكان الأقليات، وفي المقام الأول المجتمعات المحلية لصرب كوسوفو، من عملية تطبيق اللامركزية الجارية حاليا.

ويحدونا الأمل في أن تشارك جميع المجموعات العرقية في كوسوفو بنشاط في الانتخابات البلدية المقبلة، التي ستكون اختبارا هاما بالنسبة لمستقبل كوسوفو. وقد دعا وزير خارجية النمسا سبينديلغر أثناء زيارته الأخيرة لكوسوفو، حكومة كوسوفو إلى المشاركة النشطة مع طائفة صرب كوسوفو. إننا نأمل بإخلاص أن تؤدي الانتخابات الأولى بعد استقلال كوسوفو إلى إعطاء إشارة مشجعة بالنسبة لمستقبل جميع سكان كوسوفو. كما أننا نود أن نشجع على التحلي بالمرونة وضبط النفس من جانب

كوسوفو وصربيا بغية تحقيق النجاح لهذه الانتخابات وتجنب زيادة التوتر، لا سيما في الشمال.

وما زلنا ملتزمين بقوة بكوسوفو المتعددة الأعراق التي تنعم بالسلام والديمقراطية، مع الاحترام الكامل لسيادة القانون وحماية الطوائف غير الألبانية وثقافة كوسوفو وتراثها الديني. إن بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا العاملة في كوسوفو لها دور هام في تحقيق هذا الهدف. ونحن نرحب بوجودها المدني الميداني الواسع النطاق في كل أجزاء كوسوفو ونشيد بأعمالها المهمة.

كما أننا نشيد بالبعثة على العمل المكثف بالتعاون مع أصحاب المصلحة الدوليين من أجل دعم اللجنة الانتخابية المركزية في الإعداد للانتخابات، التي ستجري في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وأداء دور ريادي في تنسيق مساعدات أصحاب المصلحة الدوليين للجنة الانتخابية المركزية، وذلك وفقا لخبرة البعثة السابقة لتنظيم الانتخابات ضمن ولايتها المحايدة في موضوع المركز.

إن كوسوفو تمثل عاملا أساسيا في تحقيق الاستقرار الطويل الأمد في منطقة غرب البلقان. ومن المعروف جيدا للجميع أن النمسا دعمت باستمرار مستقبل جميع شعوب البلقان ضمن الاتحاد الأوروبي. وبالأمس أصدرت المفوضية الأوروبية تقريرا مرحليا بشأن كوسوفو سلط الضوء على العديد من التحديات، كالفساد والجريمة المنظمة المستمرين حتى الآن، وأصدرت، كذلك، دراسة جدوى تضمنت تحليلا لسبل تعزيز التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكوسوفو. واقترحت المفوضية خطوات في هذا الاتجاه. وستقيّم النمسا تلك المقترحات بروح إيجابية وستكرس جهدها لهدف بناء كوسوفو المتعددة الأعراق، التي تنعم بالسلام والديمقراطية والازدهار، والتي يستطيع جميع السكان فيها أن يعيشوا بأمان وكرامة، بصرف النظر عن خلفياهم العرقية أو الدينية.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن الترحيب الحار بوزير خارجية صربيا، السيد يريميتش، ووزير خارجية كوسوفو، السيد اسكندر حسيني. ونحن سعداء برؤية كليهما اليوم. كما أنني أرحب بوجود السيد كيرل، نائب الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا.

وأود، كذلك، أن أشكر السيد زانيير على إحاطته الإعلامية الشاملة والحافلة بالمعلومات. ونحن نقدر كثيرا كل جهوده. إننا على ثقة بأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بعد إعادة تشكيلها، ستواصل القيام بالمهام المسندة إليها، وكما فعلت في الماضي، فإنها سوف تسهم في ضمان السلام والاستقرار في كوسوفو، وذلك بالتعاون الوثيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ويسعدنا أن نرى أن كوسوفو تتخذ الخطوات اللازمة لتوطيد مؤسساها الديمقراطية وقدراهًا كدولة ذات سيادة. ونحن ندعم تلك الخطوات دعما كاملا ونبقى على استعداد لمواصلة مساهماتنا بكل وسيلة ممكنة.

إن الانتخابات البلدية، التي ستجري في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ستكون الانتخابات الأولى بعد إعلان الاستقلال. وستكون الانتخابات الحرة، والنزيهة، والشفافة، والشاملة عاملا حاسما في تقدم كوسوفو نحو المجتمع المتعدد الأعراق. وستكون مشاركة صرب كوسوفو وغيرهم من الطوائف في كوسوفو المتعددة الأطراف أمرا حاسما. ومما يشجعنا أن الكيانات السياسية التي قدمت طلبات المشاركة في الانتخابات جاءت من كل الطوائف في كوسوفو. وفي هذا السياق، فإن من الأهمية بمكان اندماج

طوائف كوسوفو الصربية في مؤسسات كوسوفو ومشاركتهم في الانتخابات.

إننا نشيد بسلطات كوسوفو على ما قامت به من أعمال حتى الآن في تطبيق اللامركزية. ونحن نحثها على مواصلة تلك الجهود حتى النهاية وعلى تخصيص الموارد اللازمة لذلك. وعلى الرغم من الصعوبات التي ينطوي عليها ذلك، فإن النجاح في هذا المجال أمر أساسي لتأمين السلام والاستقرار، ولكي يتضح للصرب أن لهم مستقبلا في كوسوفو. وقد أخذنا علما بجهود حكومة كوسوفو لإعادة بناء الممتلكات الثقافية وبشأن العائدين. ونأمل أن نرى المزيد من الخطوات لتعزيز المشاريع الحالية. فالتقدم في هذه المجالات مهم من أجل بناء كوسوفو المتنوعة والمتعددة الأعراق والثقافات.

إن الأمن والاستقرار في البلقان هما من أولويات تركيا الأساسية. ونحن ملتزمون بالعمل مع جميع شركائنا من أجل ضمان مستقبل المنطقة الذي ينعم بالأمن والاستقرار والازدهار. ومن هذا المنطلق، ينبغي مواصلة تعزيز الدعم المقدم لكوسوفو في جهودها للاندماج في المجتمع الدولي ومؤسساته. وسوف نؤدي دورنا في هذا المجال.

وفي الوقت نفسه، فإن صربيا الديمقراطية والمزدهرة تعتبر أمرا أساسيا للاستقرار والتعاون الإقليميين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تشجيع ودعم صربيا في جهودها للاندماج في الهياكل الأوروبية والأوروبية – الأطلسية. ومن جانب تركيا، فإننا مصممون على المضي قدما في علاقات الصداقة القائمة على المصالح المتبادلة مع صربيا.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أنضم إلى الزملاء الآخرين في مجلس الأمن الذين رحبوا بالممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبيرتو زانيير، ووزير خارجية كوسوفو، السيد اسكندر حسيني، ووزير خارجية صربيا، السيد فوك يريميتش، إلى المجلس اليوم. وأود كذلك أن أرحب بنائب الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا.

كما أود أن أعرب عن شكرنا للأمين العام على تقريره الشامل (S/2009/497) عن التطورات في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأن أشيد بالجهود المستمرة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل المساعدة على تعزيز الاستقرار فيها. كما نود أن نشكر السيد زانيير على قيادته وعمله الدؤوب.

ويبين تقرير الأمين العام أن كوسوفو تواصل إحراز تقدم لا بأس به في عدد من المجالات، مثل سيادة القانون، والأمن والمصالحة الاجتماعية. إننا نشيد بإسهام الأمم المتحدة في هذا التقدم. ومن الأمور الإيجابية أيضا أن ٣١٧ من أفراد الشرطة من صرب كوسوفو أعيد إدماجهم في خدمة الشرطة لكوسوفو وأن قوات الأمن في كوسوفو بلغت الآن المرحلة الأولية من قدراتها العملية. كما أننا نثني على دور بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو في تحقيق هذا التقدم.

وترحب المملكة المتحدة ببدء الإجراءات الجنائية ضد المتورطين في محاولات تخريب العربات التابعة للبعثات الدولية في كوسوفو. وكما قال رئيس كوسوفو، فإن تلك الهجمات لا يمكن قبولها.

ومن المهم أن نلاحظ العدد المتزايد للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اعترفت بكوسوفو، وهو ٦٢ دولة حتى الآن. وأصبحت كوسوفو الآن عضوا في المؤسسات الخمس لمجموعة البنك الدولي بدعم نشط من أكثر من ٥٠ بلدا آخر، ومع أن تلك البلدان لم تعترف بكوسوفو رسميا حتى الآن، فإنها أظهرت بأصواتها أنها تقبل جمهورية كوسوفو كحقيقة دائمة في الساحة الدولية، وينبغي أن يسمح لها أن تؤدي

دورها بشكل مستقل في المؤسسات الدولية ذات الصلة. وإجمالا، فإن ما يقارب ٦٠ في المائة من مجموع أعضاء الأمم المتحدة قد قبلوا الآن حقيقة وجود كوسوفو. ونأمل أن يحذوا حذوهم قريبا الأعضاء الذين لم يفعلوا ذلك بعد.

ومع انتهاء بعثة الأمم المتحدة من عملية إعادة تشكيلها، فإن المزيد من الاستقلال الذاتي يمنح لمؤسسات كوسوفو، بينما تبسط بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون وجودها في كل مناطق كوسوفو. ويتعين على بعثة الأمم المتحدة أن تحرص على وجود قواهما في المناطق التي تستطيع فيها أن تؤدي دورا مفيدا ومهما. وبالمثل، يمكن القول إن موارد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ينبغي أن تتوافق مع حجم مسؤولياهما. ونحن نرحب باستعداد البعثة للمشاركة في عدد من المجالات، كمساعدة وكالة كوسوفو للملكية، ودعم مشاركة كوسوفو مع المنظمات الخارجية عند الاقتضاء، وتعزيز العودة والمصالحة. ونؤكد أيضا على دعمنا الكامل للعمل الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في جميع أنحاء البلاد.

وندعو حكومة كوسوفو إلى المشاركة مع بعثة الاتحاد الأوروبي بصورة بنّاءة وعملية لصالح جميع شعب كوسوفو. ولا شيء في ذلك التعاون من شأنه أن يقلّل من مركز كوسوفو.

إن ضمان نجاح الانتخابات المحلية واحد من التحديات الرئيسية التي تواجه كوسوفو في الأشهر المقبلة. ولا يتم تحقيق ذلك إلاّ بتشجيع مشاركة جميع الطوائف في كوسوفو. وينبغي لصرب كوسوفو وأصدقائهم في المجتمع الدولي أن يدركوا الفوائد العملية للامركزية والانتخابات المحلية. ومهما كانت خلافاتنا بشأن مركز كوسوفو، نستطيع بكل تأكيد أن نتفق على أن صرب كوسوفو بحاجة إلى قيادة منتخبة محليا وفعالة وشرعية. ولا يمكن أن تكون هناك حكومة محلية وقابلة للبقاء ويمكنها أن تضمن التمويل لصالح طوائفها إلاّ من خلال المشاركة الواسعة. وعلى حكومة كوسوفو أن تمدّ يدها إلى جميع الطوائف وأن تقوم بكل ما في وسعها لكفالة أن يدرك صرب كوسوفو الفوائد التي سيحققها لهم التمثيل المحلي.

وندعو حكومة صربيا أيضا إلى مواصلة المشاركة مع الاتحاد الأوروبي لتحسين أوضاع صرب كوسوفو. ونرحب بالتقدم المحرز على أرض الواقع في الآونة الأخيرة ونتطلع إلى اتخاذ المزيد من الخطوات العاجلة بشأن الجمارك والعدالة والمسائل الأخرى.

ونختلف مع وجهة نظر الحكومة الصربية القائلة إن الظروف غير مهيأة لإجراء انتخابات محلية ناجحة ونأسف لأن الحكومة الصربية لن تؤيد هذه الانتخابات. لكننا نرحب بالتأكيدات المتكررة التي قدمها ممثلو حكومة صربيا بأن بلغراد لن تعاقب صرب كوسوفو الذين سيشاركون في الانتخابات. ونعتقد أن الطائفة الصربية في كوسوفو ستستفيد من سيادة القانون والفرصة للمشاركة في إدارة شؤون مجتمعاهما.

إن افتتاح دار الاتحاد الأوروبي المقترح في الشمال ينبغي أن يمكن المواطنين في شمال كوسوفو أن يدركوا بمزيد من السهولة المنافع التي يمكن أن يجلبها المنظور الأوروبي – على سبيل المثال، التمويل الأوروبي للمشاريع وتقديم منح دراسية أو توفير فرص للبدء في الأعمال التجارية والحصول على معلومات عن الاتحاد الأوروبي.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بدعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز الاستقرار وتحقيق المصالحة والتقدم الاقتصادي في كوسوفو كي تتمكن من المضي قُدما نحو منظور الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع جيراهنا.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد زانيير، على إحاطته الإعلامية. ونرحب بوزير خارجية صربيا ، السيد يريميتش، ونشكره على البيان الذي أدلى به. ونشكر أيضا السيد حسيني على بيانه. واسمحوا لي أن أرحب أيضا بنائب الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا.

ترحب أوغندا باستكمال إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ونثني عليها لتمكنها من بلوغ قوامها المأذون به. وندعو بعثة الأمم المتحدة إلى التركيز على تعزيز الأمن والاستقرار في كوسوفو وفي منطقة البلقان بتيسير التعاون العملي بين الطوائف، وكذلك بين السلطات في بريشتينا وبلغراد. إن إنشاء مكتب البعثة لدعم الطوائف أمر هام في تيسير المشاركة والتعاون من جميع الجوانب.

ونحن نشعر بالتشجيع من مستوى التعاون بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو فيما يتعلق بتبادل المعلومات والتنسيق بشأن القضايا موضع الاهتمام المشترك. وينبغي مواصلة تعزيز ذلك التعاون في جميع القطاعات. ويسرنا أن نلاحظ أن بعثة الاتحاد الأوروبي قد بلغت قدرها التشغيلية الكاملة، وهي تواصل العمل في ظل السلطة العامة للأمم المتحدة وفي إطار موقف الحياد المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونشعر بالتشجيع من التقدم المحرز في اللامركزية، وندعو السلطات إلى ضمان استمرار إحراز هذا التقدم بطريقة تشاورية وتشاركية وشاملة.

ورغم أنه يبدو أن الوضع بصورة عامة في كوسوفو خلال الفترة المشمولة في التقرير ظل هادئا نوعا ما، فإننا نشعر بالقلق من حوادث العنف التي وقعت في الضواحي الشمالية من ميتروفيتشا. ولذلك ندعو الطرفين إلى التحلي بضبط النفس، والاحترام والتسامح المتبادل ليعيشا معا في وئام، ومن أجل إحلال السلام.

إننا نحيي الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو، لتشجيع الطرفين على التوصل إلى حل سلمي دائم. ونشيد أيضا ببعثة الأمم المتحدة على الجهود التي تبذلها لتشجيع الأشخاص المشردين داخليا من صرب كوسوفو على العودة إلى ديارهم.

وأخيرا، نشيد ببعثة الأمم المتحدة على عملها ونحث المجتمع الدولي على الاستمرار في تقديم الدعم الضروري كي تتمكن البعثة من الاضطلاع بفعالية بدورها في صون السلم والاستقرار الدوليين.

السيد هلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يقدر وفدي المعلومات التي قدمها السيد لامبيرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، ونقدر كذلك حضور السيد فوك يريميتش، وزير خارجية صربيا والبيان الذي أدلى به، ونقدر أيضا البيان الذي أدلى به السيد اسكندر حسيني.

لقد تابعت المكسيك عملية إعادة التشكيل الكامل لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والانتقال في الأشهر الأخيرة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ونرحب بحقيقة أنه كان هناك تنسيق مناسب بين المنظمتين في فترة الانتقال وأن هذا التعاون قد استمر في مجالات هامة مثل سيادة القانون وحل النزاعات بين الطوائف.

ويدعو وفدي الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها طبقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وفي إطار مبدأ الحياد والتعاون مع بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي في تنفيذ ولايتيهما، حيث أن وجودهما سيظل محوريا بالنسبة للأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة.

ومن الأهمية بمكان أن نذكّر بأنه عملا بالقانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين، على الأطراف أن تهيئ الظروف الملائمة لعودة الأشخاص المشردين بصورة آمنة وطوعية وغير تمييزية وأن تتخذ إجراءات لتيسير هذه العودة، بما في ذلك إعادة البناء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في الأماكن التي سيعودون إليها.

وينظر وفدي بعين القلق إلى الوضع الإنساني وعدم توفر الظروف الضرورية لعودة الأشخاص المشردين واللاجئين إلى بيوتهم. وفي حين بقيت الحالة الأمنية في كوسوفو مستقرة نوعا ما، فإن عوامل مثل التمييز والمضايقات وانعدام الفرص الإنمائية تطل برأسها بصفتها بعض العوائق الرئيسية أمام ضمان العودة الدائمة في المنطقة. ونظرا لانخفاض عدد اللاجئين المسجلين في الأشهر الأخيرة، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتلبية طلبات حوالي ١ ٢٩٥ أسرة تريد العودة إلى كوسوفو.

ونشجع بعثة الأمم المتحدة على دعم السلطات المحلية، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الإنسانية الأخرى العاملة في الميدان، في تعزيز البرامج الإنمائية المجتمعية التي تهدف إلى إعادة بناء المنازل، وإيجاد فرص العمل والحصول على الخدمات مثل الرعاية الصحية والمياه والكهرباء، وكذلك في مجالات مثل الأمن والتعليم.

وتنضم المكسيك إلى النداءات التي توجه للسلطات المحلية لاتخاذ تدابير فعالة لتحسين الأوضاع في مخيمات المشردين داخليا وتقديم الخدمات الأساسية لسكانها، بما في ذلك الرعاية الطبية. ويجب ألا تمنح لبرامج أخرى أولوية على العناية بالسكان.

ويرى وفدي أن تعزيز سيادة القانون ما زال إحدى المسائل المعلقة التي تتطلب الاهتمام على سبيل الأولوية. ومن هذا المنطلق نشجع البعثة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو على ألا تدخرا وسعا في تعزيز قدرات السلطات المحلية على الوصول للعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها. وبالمثل، نهيب بالأطراف والبعثة أن تواصل تقديم دعمها للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتعاونها الكامل معها من أجل ضمان الحق في إعمال الإجراءات القانونية الواجبة في القضايا التي تخضع لولايتها.

وتعرب المكسيك عن تأييدها للتوصية الواردة في تقرير الأمين العام (S/2009/497) بزيادة التنسيق الاستراتيجي والسياسي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وتحثهما المكسيك على مواصلة العمل على أساس استراتيجية مشتركة للتصدي للتحديات المستمرة في كوسوفو، مع الحرص على المساهمة في استقرار منطقة البلقان.

وأخيرا، نؤكد مجددا موقفنا المتمشي مع مبادئ العدالة والقانون الدولي المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، ونثني على محكمة العدل الدولية باعتبارها الهيئة القانونية ذات الاختصاص الأمثل لإيجاد حل سلمي للمنازعات التي تنشأ من تفسير القانون الدولي. وفي هذا الصدد، ننتظر باهتمام فتوى المحكمة التي طلبتها الجمعية العامة بشأن الحالة في كوسوفو.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد زانيير على تقديمه تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2009/497). ونحيي قيادته وقيادة البعثة في كوسوفو. كما تعرب كوستاريكا عن تقديرها للسيد يريميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد حسيني، وزير خارجية كوسوفو، على حضورهما بيننا اليوم. كما نرحب بوجود نائب الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا بيننا.

وتعرب كوستاريكا عن تقديرها للنجاح في إعادة تشكيل البعثة في كوسوفو وكذلك التنسيق المستمر لعملنا

وتكامله مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ونرحب أيضا بالتحسن في الحالة الأمنية العامة في كوسوفو. ونرحب بإعادة إدماج ضباط شرطة كوسوفو من الصرب في شرطة كوسوفو لأننا نرى أن قوة الشرطة التي لا تستبعد أحدا ستكون أكثر نجاحا حين يتعلق الأمر بالتصدي لحالات التوتر العرقي المستمرة، بخاصة في المناطق الشمالية من البلد. ونرى أن تعزيز دائرة شرطة كوسوفو لا يعمل فقط على المحافظة على الأمن، وإنما أيضا على تحسين عمليات لجان الأمن المحلية للتصدي بشكل أفضل للحوادث الأمنية التي تنشأ داخل المجتمعات، بما فيها المواجهات التي تقع بدوافع عرقية.

وترجو كوستاريكا أن يستمر بسلام تنفيذ مشروعات إعادة الإعمار وتهيئة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تسمح بعودة المشردين داخليا وإعادة إدماجهم بشكل مستدام، بما في ذلك غجر الروما والأشكالين والمصريين من الشمال. ونعرب عن تقديرنا أيضا للجهود التي تبذل لتيسير عودة المشردين داخليا وإعادة إدماجهم، وندعو إلى استمرار بذل الجهود لتهيئة الأوضاع الأمنية التي تتيح فرص العودة لأكبر عدد ممكن من الأشخاص.

وتشدد كوستاريكا على الأهمية التي نوليها لشرعية العملية الديمقراطية بهدف إنشاء دولة مسالمة. وفي هذا السياق، نرى من الضروري تعزيز المؤسسات التي لها القدرة على إجراء انتخابات متسمة بالشفافية والنزاهة إذا أريد لنتائجها أن تكون مقبولة من جميع الأحزاب. ونرجو أن تحدث مشاركة واسعة في الانتخابات الإقليمية المقبلة ونرى أن نجاح العملية الانتخابية سيسهم في تعزيز الحكم المحلي وتوطيد دعائم دولة كوسوفية تنعم بالرخاء والديمقراطية وتعدد الأعراق واحترام حقوق الإنسان.

وتؤكد كوستاريكا مجددا اليوم تأييدها لإعلان كوسوفو جمهورية مستقلة ذات سيادة. ونرى أن الحل النهائي والمعترف به دوليا بشأن الوضع في كوسوفو أصبح اليوم أكثر ضرورة من أي وقت مضى للتنمية المحلية الداخلية للدولة وزيادة الاستقرار في منطقة البلقان.

وبينما تجري عملية الاعتراف المذكورة، نرجو أن تظل علاقات كوسوفو مع جيرانها مبنية على الاحترام والتعايش السلمي. ونهيب بالسلطات في كوسوفو أن تحترم القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، بما في ذلك التدابير اللازمة لكفالة احترام جماعات الأقليات وحمايتها. ونحث المجتمع الدولي كذلك على تقديم الدعم للتنمية الاجتماعية الاقتصادية في كوسوفو وإدماجها فعليا في الاقتصاد الإقليمي وفي سياق المجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لحضور السيد فوك يريميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد اسكندر حسيني، وزير خارجية كوسوفو. وقد أصغينا لهما بإمعان شديد. كما أعرب عن تقديري للعمل الذي يقوم به السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، الذي قام على نحو فعال وعملي للغاية بتنفيذ إعادة تشكيل الوجود الدولي الذي قرره الأمين العام بتأييد من مجلس الأمن.

لقد مر أكثر من عام ونصف منذ أعلنت كوسوفو استقلالها. فما النتيجة التي يمكن استخلاصها؟ لقد أسهم استقلال كوسوفو في تعزيز الأمن والاستقرار، بوضع حد للعنف والتحدي اللذين استمرا عقدين من الزمان. وحقوق الأقليات محترمة بما يتفق مع الالتزامات التي تعهدت بها سلطات كوسوفو بقبولها الخطة التي فصلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد مارتي أهتيساري.

وتعزى هذه النتيجة إلى العمل الذي يقوم به جميع الرجال والنساء الذين يعملون في كوسوفو ضمن إطار بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو منذ عشر سنوات. كما أنها أيضا من نتائج العمل الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والدعم الضروري الذي تقدمه للسلطات في كوسوفو لمساعدتها على إقامة دولة تستند إلى سيادة القانون ومؤسسات راسخة من أجل خير شعب كوسوفو. وهي أيضا نتيجة لعمل الكوسوفار الذين وضعوا ثقتهم في المجتمع الدولي. وهي نتيجة لعمل الصرب الذين اختاروا طريق العقل وفعلوا كل ما في وسعهم لضمان أن تتحقق تنمية كوسوفو في سلام وهدوء لصالح جميع طوائفها.

والمصاعب بطبيعة الحال باقية. ولكن تحليل فرنسا هو أننا إذا رجعنا ببصرنا إلى الوراء لنلقي نظرة على جميع أوجه النقص الواقعية في الميدان، يمكن القول بأن حكومة كوسوفو بصفة عامة قد تصرفت على نحو متسم بالمسؤولية وأوفت بالتزاماتها. إن وضع الدستور المتفق مع المعايير والقيم الأوروبية واعتماد قوانين لتعزيز مشاركة الأقليات هما من الخطوات الهامة في التقدم صوب إقامة دولة القانون لخدمة جميع سكان كوسوفو، دون اكتراث بانتماءاتهم الطائفية.

لقد تمت إعادة تنظيم الوجود الدولي في أوضاع طيبة للغاية. ويوفر الاتحاد الأوروبي الآن الدعم الضروري فيما يتعلق بنشر بعثة الاتحاد الأوروبي التي تساعد في إقامة مؤسسات دولة ترسي دعائم سيادة القانون ضمن إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). والبعثة الأوروبية تسعى إلى تحقيق هدف مزدوج: مساعدة سلطات كوسوفو على توطيد أركان المؤسسات التي أُنشئت بمساعدة بعثة كوسوفو، وكفالة التنفيذ التام للالتزامات التي تعهدت بها تلك السلطات فيما يتعلق ببسط سيادة القانون. وفي ذلك السياق يكتسي دور صربيا، بطبيعة الحال، أهمية أساسية. ونرحب بالتعاون التقني للبعثة مع السلطات في البلدان المجاورة لكوسوفو - بما فيها، بالطبع، صربيا - في مجال تطبيق القانون.

إننا ندرك ما يعنيه استقلال كوسوفو لصربيا. مع ذلك، ندعو صربيا إلى الثبات على موقفها المتسم بالمسؤولية والى تركيز جهودها على اندماجها المستقبلي في الاتحاد الأوروبي. وإن فرنسا، التي لا يغيب عن بالها التاريخ الطويل الذي نتشاطره، تعوّل على مساهمة صربيا في الاستقرار في منطقة حافلة بالمصاعب. وإن البيان الذي أدلى به السيد يريميتش يؤكد تلك النية.

لقد أصغينا باهتمام للسيد حسيني. إن الالتزام بسيادة القانون، والرغبة في بناء دولة تكون متعددة الطوائف وتحترم الأقليات، وإبداء الإرادة لإقامة ورعاية علاقات ودية مع البلدان المجاورة لكوسوفو، والتزام سلطات كوسوفو بالتوجه الأوروبي - الأمور التي أكد عليها وزير الخارجية من جديد تمثل التزامات قوية تستحق الثناء.

مرة أخرى شهدنا الخلافات القديمة العهد بين صربيا وكوسوفو. وإننا نأسف من أن حرب غوار قانونية وسياسية تكاد تندلع، وهي حرب عقيمة لا تتماشى مع الرأي العام في كلا البلدين الذي يريد التغلب على الأزمة والتوجه نحو المستقبل. إن الشعوب تبز حكوماتها في بعض الأحيان.

غير أننا يجب أن نسلط الضوء على الحرص المشترك لسلطات صربيا وكوسوفو على تثبيت الاستقرار في المنطقة والحفاظ على الظروف اللازمة لمستقبل مشترك ضمن أوروبا. ونشجع بلغراد وبريشتينا على استئناف الحوار المباشر بأسرع وقت ممكن. وإن الاتحاد الأوروبي بدوره يظل ملتزما بكفالة مستقبل مستقر زاهر للبلقان الغربية بأسرها، وبتوفير مستقبل مشترك للصرب والكوسوفيين جميعا في إطار المسعى الأوروبي الشيق.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): أرحب أولا بالسيد يريميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، والسيد اسكندر حسيني. كما أشكر السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية.

لا شك أن تغير الظروف في الميدان منذ إعلان استقلال كوسوفو ونشر بعثة الاتحاد الأوروبي لبسط سيادة القانون أدى إلى تكييف تدريجي لحجم البعثة ونشاطها بطريقة مناسبة. وفي هذا الإطار، نرحب بإنشاء مكتب البعثة لدعم وتيسير شؤون الطوائف، للرصد والإبلاغ والتيسير بين جميع الأطراف في تنفيذ حلول عملية في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ونعتقد أن من المهم أن تتواصل تلك الجهود، خاصة المتصلة بالأقليات، بما يدعم عملية العودة الطوعية للنازحين، ورصد وحماية حقوق الإنسان، ومواصلة الوساطة بين المجتمعات المحلية.

ورغم حالة الهدوء وبعض التطورات الإيجابية في كوسوفو، مثل عودة أفراد من الشرطة الصرب إلى أداء مهامهم بمركز عملهم في كوسوفو، ما زال يساورنا القلق إزاء استمرار التوتر في بلدات شمال كوسوفو، وأيضا بسبب استمرار عمل الإدارات البلدية لتلك البلدات بشكل منفصل إلى حد كبير عن بقية أجزاء كوسوفو. يضاف إلى ذلك تواصل المواجهات المتفرقة بين ألبان وصرب الإقليم. وفي ذلك الصدد نشيد بوساطة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بين الطائفتين وبجهودها لإزالة أسباب التوتر المتعلقة بأنشطة إعادة البناء، بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو. ونحن، من جانبنا، ندين أية اعتداءات تتعرض لها بعثة الأمم المتحدة وممتلكاتها في كوسوفو، ونؤكد على ضرورة احترام أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة في كل مكان.

ونشاطر الأمين العام رأيه بدعوة الأطراف إلى اتباع نهج يقوم على المصلحة المشتركة وانتهاج سياسات بنّاءة في التعامل مع المسائل الحساسة التي تنطوي عليها العلاقات بين الطوائف، فضلا عن ضرورة ممارسة ضبط النفس وتجنب الخطابات الحادة التي تحرك المشاعر وتزيد من احتمالات اندلاع العنف. ويجب أن يعمل الجميع على تحاشي كل ما من شأنه زعزعة الاستقرار في المنطقة. إننا ندرك أن هناك تباينا في الآراء بين الأطراف فيما يتعلق بمركز كوسوفو، وما قد يصدر عن محكمة العدل الدولية في هذا الخصوص، لكننا يحدونا الأمل أن يستمر الحوار والتعاون البناء من أجل تكريس التعاون والتعايش والانسجام بين جميع الطوائف في كوسوفو والابتعاد عن العنف والمواجهة.

ونحيط علما بتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره (S/2009/497)، ونشاطره الإشادة بجهود بعثة الأمم المتحدة الرامية إلى خلق فرص للحوار وتيسير التعاون العملي بين جميع الطوائف، وكذلك بين بريشتينا وبلغراد، من أجل تحقيق الاستقرار في كوسوفو ومنطقة البلقان بصورة عامة.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بحرارة بالسيد يريميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد حسيني، وزير خارجية كوسوفو. وأود أيضا أن أشكر ممثل الأمين العام لامبرتو زانيير على إحاطته الإعلامية الشاملة. إن المساهمة التي تقدمها الأمم المتحدة لكوسوفو، لا سيما قيادة الأمين العام والالتزام الشخصي للسيد زانيير – نقدرها تقديرا عظيما.

كما نثمِّن عاليا المساهمات التي تقدمها في الميدان المنظمات الشقيقة: بعثة الاتحاد الأوروبي لبسط سيادة القانون (بعثة بسط سيادة القانون) وقوة كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من أجل دعم كوسوفو المتعددة الطوائف والديمقراطية، ومن أجل منطقة البلقان الغربية بأسرها.

إعادة هيكلة بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو)، التي استهلها الأمين العام، اكتملت. وإننا

نرحب بالدور الذي اضطلعت به بعثة كوسوفو في مجال الوساطة فيما بين الطوائف. وتواصل بعثة كوسوفو بذل جهود الوساطة بين كوسوفو الشمالية وبريشتينا، وكذلك بين بريشتينا وبلغراد، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في بلغراد. ويسرنا كثيرا أن يكون انخراط بعثة كوسوفو في العمل قد ساهم في تخفيف حدة التوترات حول تعمير ضاحية كروي إي فيتاكوت/بردجاني.

ودور بعثة بسط سيادة القانون مهم أيضا. ونعرب عن ارتياحنا للعملية التي اضطلعت بها هذه البعثة والتي نُفذت بسلاسة، وإن تشاورها في المسائل التقنية مع بلغراد يحرز التقدم أيضا. والهجوم الذي شنته في بريشتينا مجموعة مسلحة على بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو كان مؤسفا جدا. إن ترسيخ سيادة القانون في كوسوفو مهمة عاجلة، ونحث جميع الأطراف على العمل مع بعثة الاتحاد الأوروبي لتحقيق التعاون الفعال.

إننا نتوقع إجراء انتخابات بلدية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وإذا أرادت كوسوفو أن تنشئ مجتمعات محلية متعددة الأعراق، من الأهمية بمكان كفالة أن تجري هذه الانتخابات البلدية بطريقة حرة ونزيهة وشفافة. ويجب السماح للناس بأن يصوتوا ويشاركوا في جو من الحرية والأمان. ونأمل أن تتعزز اللامركزية في جميع أنحاء كوسوفو، بما في ذلك الأقاليم الشمالية بمشاركة محلية واسعة.

والحالة الأمنية المتوترة في شمال كوسوفو مدعاة قلق متواصل، ونحث جميع الأطراف على التعاون للمساعدة على عودة المشردين داخليا وحماية الأقليات العرقية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يصب تركيزه على تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين والتعايش السلمي في كوسوفو متعددة الأعراق. ونرحب بحقيقة أن كوسوفو أصبحت عضوا في مجموعة البنك الدولي وهي تنفذ استراتيجية جديدة للشراكة، بما في ذلك تحسين الإعانات للناس وتوليد مصادر جديدة للنمو الاقتصادي. واليابان قدمت المساعدة إلى كوسوفو عن طريق نهج أمني إنساني، لأن اعتماد نهج يتمحور حوله الإنسان هام بصورة خاصة في الأقاليم الشمالية، مع الاعتبار الواجب للتقليل من الشعور بالضعف في صفوف السكان. وهذا النهج مفيد للغاية ليس في كوسوفو فحسب، وإنما أيضا في دول غرب البلقان عموما.

ولقد أجرينا مشاورات ثنائية في بريشتينا أمس، وسوف تنظر اليابان، بناء على النتائج، بزيادة المساعدة إلى كوسوفو. واليابان ملتزمة بمساعدة كوسوفو على قيام بلد ديمقراطي تماما نابض بالحياة ومتعدد الأعراق، وتحقيق الاستقرار في منطقة غرب البلقان عموما. وسنفعل ذلك بالتعاون الوثيق مع شركائنا الدوليين، وصربيا والبلدان الأخرى في المنطقة.

السيد تشركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثل الخاص للامين العام في كوسوفو، السيد زانيير، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2009/497) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونرحب بمشاركة وزير خارجية صربيا، السيد فوك يريميتش، في الجلسة المعقودة اليوم، ونحن نشاطره التقييمات التي أبداها. ولا بد لنا من القول إن الأفكار التي عرضها السيد حسيني غالبا ما تختلف جدا عن الوقائع على الأرض.

إن موقف الاتحاد الروسي من مسألة كوسوفو لا يزال على حاله. فنحن على اقتناع مثلما كنا في السابق بأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال نافذا بالكامل ويظل الأساس القانوني الدولي لتسوية مسألة كوسوفو الملزمة للجميع. ويؤيد الاتحاد الروسي تأييدا كاملا إجراءات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للوفاء بولايتها، وأحكام تقرير الأمين العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠٠٨ (S/2008/692)، فتلك الوثيقة تنص على تصدر بعثة الأمم المتحدة على غيرها من وجود دولي في الإقليم. لذلك، ما من أحد يحق له إعاقة بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك المسائل المتعلقة بأن تُكفل في كوسوفو القواعد الديمقراطية التي وضعها المجتمع الدولي.

وفي الوقت نفسه، ما زلنا نسمع دعوات من بريشتينا إلى تقليص قوام بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. نحن نعتبر هذه الدعوات غير مقبولة وحتى خطيرة. وأي تسامح إزاء هذه الاقتراحات سوف يؤدي إلى زعزعة الاستقرار للحالة القائمة، حسبما بدا مؤخرا من حرق للمركبات العائدة للوجود الدولي.

وبناء على الدور القيادي لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، ينبغي أن نبني علاقاتها مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وأية محاولة للتشكيك في كفاءة وصلاحية بعثة الأمم المتحدة أو لاستبدالها بهياكل دولية أخرى في الإقليم غير مقبولة، لأنها مناقضة لنهج مجلس الأمن حيال إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة، المعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وفي سياق اكتمال إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة، ينبغي للبعثة أن تضطلع بمهامها بطريقة استباقية وشاملة ضمن إطار الولاية الموكلة إليها من مجلس الأمن. ونشعر بالقلق إزاء محاولات تهميش دور بعثة الأمم المتحدة، ليس في مجال سيادة القانون فحسب، وإنما أيضا في سياق عملية التفاوض على المسائل التقنية الست. وينبغي لممثلي بعثة الأمم المتحدة أن يشاركوا في كل اجتماعات بلغراد مع بعثة الاتحاد الأوروبي. وينبغي لألبان كوسوفو أيضا أن يكونوا أكثر نشاطا في التعاون إزاء الجوانب العملية لاستعادة الحياة اليومية لطائفة الصرب في الإقليم. والمهم هنا المشاركة النشطة ليس من بعثة الأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضا من الدول التي لها تأثير على بريشتينا. ونلاحظ أن السلطات في بريشتينا، خلافا لبلغراد، تنفذ حتى الآن سياسة غير بناءة في هذا المجال.

إننا نعتبر أي تقليص آخر للأفراد العاملين في بعثة الأمم المتحدة غير مقبول، لأنه يحد من قدرتها على الوفاء بولاية مجلس الأمن، بما في ذلك مسألتي عودة اللاجئين والمشردين داخليا، وحماية التراث الثقافي الصربي. فالحالة في ذلك المجال تثير الجزع. وهذا الانتهاك لا يمكن التغاضي عنه.

وفي ما يتعلق بالانتخابات البلدية المقررة بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في الإقليم، نشدد على أن تنفذ بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو سياسة منسقة ومحايدة ترمي إلى تفادي التوترات التي يمكن أن تخلف عواقب يتعذر التنبؤ بها. وهذا ينطبق كذلك على مسألة استعادة أملاك ألبان كوسوفو في شمال الإقليم. والحالة في هذا الصدد تتصف باحتمال وقوع صراع عنيف، ناجم إلى حد كبير عن الأنشطة غير القانونية التي قام بها ألبان كوسوفو.

ونحن نؤكد من جديد استعدادنا لمواصلة بذل الجهود السياسية بغية التوصل إلى تسوية صحيحة قانونا ونزيهة وفعالة لمسألة كوسوفو. والمرحلة الثانية في ذلك السياق ينبغي أن تكون جلسات الاستماع الشفوية اعتبارا من ١ كانون الأول/ديسمبر في محكمة العدل الدولية بشأن مسألة قانونية إعلان كوسوفو الاستقلال من طرف واحد، وتزمع روسيا على المشاركة فيها.

هناك نقطة واحدة أخرى هامة. إننا نسترعي انتباه المجلس إلى عدم قبول المشاركة التعسفية من ممثلي كوسوفو في المنتديات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. للأسف شهدنا مؤخرا انتهاكات صارخة في ذلك الصدد. فخلال الأسبوع الذي حضره مسؤولون رفيعو المستوى في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، دخل على نحو غير قانوني وبدون إعاقة ممثلو بريشتينا قاعة الجمعية

وأمكنة أخرى في المقر مخصصة للوفود الرسمية للدول الأعضاء. وأجرى هؤلاء الأفراد هناك اتصالات ثنائية مع وفود أخرى بدون الوجود الإلزامي لممثلي بعثة الأمم المتحدة، حسبما يقتضيه القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). فهذه الانتهاكات الصارخة لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللأنظمة والإجراءات في الأمم المتحدة غير مقبولة، ونفترض ألا تتكرر من جديد.

السيد كودوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية. وأرحب بالسيد فوك يريميتش والسيد اسكندر حسيني، وزيري خارجية صربيا وجمهورية كوسوفو على التوالي، وأشكرهما على بيانيهما.

يلاحظ وفدي أن الحالة عموما في كوسوفو ظلت مستقرة نسبيا رغم عدد من المشاكل القائمة للأسف بين الأعراق في شمال الإقليم. ونشيد بأعمال الممثل الخاص للأمين العام، بالتعاون مع السلطات المحلية، لمعالجة هذه الاختلافات، ونرحب بالتعاون الكامل من دائرة شرطة كوسوفو مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو.

بالنسبة إلى الانتخابات البلدية المقبلة المقررة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وهي أول انتخابات منذ إعلان استقلال كوسوفو، نحث جميع الأطراف على تعزيز جهودها لكفالة إجراء العملية الانتخابية بهدوء، حيث نأمل جدا أن تكون حرة وشفافة وديمقراطية.

وفي حين نشيد بسلطات بريشتينا على الخطوات التي اتخذتها لحل المسائل المتصلة بطوائف الأقليات، فإننا نحثها على زيادة المشاركة في مكافحة جرائم العدوان، والقتل، وتدنيس المدافن.

ويرى وفد بلادي، أنه ينبغي التركيز الخاص على التحديات التالية. أولا، تهيئة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية اللازمة والمؤدية إلى ضمان نجاح عملية إعادة إدماج الصرب المشردين في كوسوفو، التي تساعد على كفالة تحقيق الاستقرار الدائم في الإقليم. ثانيا، إعادة بناء مواقع التراث الثقافي والديني، التي سيكون لها بالتأكيد تأثير إيجابي على الحياة الروحية للأقليات الصربية في المنطقة. وفي ذلك الصدد، من الضروري تقديم الدعم والتعاون من جانب بلدان المنطقة والمجتمع الدولي من أجل تعزيز التقارب والمصالحة بين الطائفتين. ثالثا وأخيرا، إطلاق عجلة الاقتصاد من جديد عن طريق إيجاد الوظائف وتحسين ظروف المعيشة للسكان في كوسوفو.

يهنئ وفد بلادي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على تعاونها مع السلطات في بريشتينا وفي بلغراد، بالرغم من إبداء بعض التردد إزاء تواجدها هناك. ونود أن نشير إلى أن البعثة، التي أذن بها مجلس الأمن، ينبغي أن تتلقى الدعم من المجتمع الدولي لتمكينها من الاضطلاع بدورها بالكامل، ولا سيما دور الوساطة في الحوار بين بريشتينا وبلغراد لضمان تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

ونعرب عن ترحيبنا بحقيقة أن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تعمل بكامل طاقتها، وبذلك فهي قادرة على الاضطلاع بأنشطة المراقبة والتوجيه وتقديم المشورة في مجال سيادة القانون. ويمكن بالفعل رؤية نتائج الجهود التي تبذلها البعثة في مجالات إنفاذ القانون والعدالة والجمارك. كما نرحب بتعاون بعثة الاتحاد الأوروبي مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تناول قضايا جرائم الحرب، ونحث الأطراف وجميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على التعاون بشكل كامل مع البعثتين في تلك الخطوة نحو التوصل إلى حلول للمشاكل المتبقية في المنطقة.

وفي الختام، تود بوركينا فاسو أن تؤكد من جديد على اعترافها بجمهورية كوسوفو، وهي تحث الطرفين على المشاركة في حوار للتوصل إلى حل مقبول منهما لخلافاتهما. كما نحث المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة دون الإقليمية، على مساعدتهما في اتخاذ تلك الخطوة تجاه استعادة السلام والاستقرار. وأخيرا، نكرر تأكيد دعمنا التام للسيد زانيير ولبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم جلسة اليوم، ونرحب بتقديم تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2009/497). ونشكر السيد زانيير، الممثل الخاص للأمين العام المعني بكوسوفو، على إحاطته الإعلامية، ونشيد به وببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على ما يبذلانه من جهود في سبيل الحفاظ على السلام والاستقرار في كوسوفو وفي منطقة البلقان.

لقد استمعنا بانتباه إلى البيانين اللذين أدلى بهما سعادة السيد يريميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد حسيني. ونرحب في جلسة اليوم بمشاركة نائب الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا.

ويبين تقرير الأمين العام والإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد زانيير أنه، في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، بقي الوضع السياسي في كوسوفو مستقرا بوجه عام، وأن الانتخابات البلدية ستجرى في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، ما زال الوضع مضطربا في بعض المناطق في الشمال. ووقعت بعض الصراعات على نطاق صغير بين السكان الصرب والألبان. وتعرب الصين عن قلقها في ذلك الصدد.

وفي الوقت ذاته، نشعر بالتشجيع، إذ نرى أنه بموجب جهود الوساطة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تم التوصل إلى تسوية أولية للخلاف الدائر بين السكان من أصل ألباني والسكان من أصل صربي. ونأمل أن يواصل جميع الأطراف التحلي بضبط النفس، وتعزيز الحوار، وتجنب البيانات والأفعال التي قد تهدد السلام والاستقرار.

وفي الوقت الحالي، يعكس الوضع المضطرب في شمال كوسوفو بعض القضايا الهامة التي تواجهها الحكومة الصربية والسلطات في كوسوفو على السواء. هناك اختلافات خطيرة بين صربيا وكوسوفو حول مركز كوسوفو ومستقبلها. ويحتاج السكان من أصل صربي والسكان من أصل ألباني الذين يعيشون في كوسوفو، بشكل عاجل، إلى تعزيز التفاهم والثقة المتبادلة بينهما. وينبغي زيادة الجهود المبذولة لتشجيع الأشخاص المشردين من هاتين الطائفتين على العودة إلى كوسوفو، ولا سيما إعادة إدماج الطائفة الصربية في كوسوفو.

ونعتقد أن استمرار الوضع المذكور أعلاه لا يؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البلقان. وتعتمد تسوية المسألة على الجهود المشتركة للحكومة الصربية والسلطات في كوسوفو. وتحترم الصين سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. ونأمل أن تتمكن صربيا وكوسوفو، من خلال الحوار والمفاوضات، من التوصل إلى تسوية مقبولة منهما لمسألة كوسوفو. كما ينبغي أن تهيئ السلطات في كوسوفو الظروف المواتية لتسوية الصراع بين الطائفتين ومسألة عودتهما.

وتشير الصين إلى أنه مع تغير الوضع على الأرض، تمر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بعملية إعادة تشكيل البعثة وإنهائها التدريجي. ونعتقد أن عملية تعديل ولاية البعثة مسألة تقنية بحتة، وينبغي ألا تتضمن مسألة مركز كوسوفو أو تغيير الموقف المحايد الذي تتخذه الأمم المتحدة. وينبغي أن تواصل البعثة الالتزام بالولاية التي حددها قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وغيره من

الوثائق ذات الصلة. ونأمل أن تعزز البعثة اتصالاتها مع صربيا ومع كوسوفو، وأن تولي الانتباه للوفاء بالمهام المنوطة بمكتب دعم وتيسير شؤون الطوائف الذي أنشئ حديثا، وأن تواصل الاضطلاع بدور حاسم في التوصل إلى تسوية مناسبة لمسألة كوسوفو، وتعزيز السلام والاستقرار في منطقة البلقان. كما نأمل أن تتعاون الأطراف المعنية تعاونا وثيقا مع البعثة في مختلف الجهود التي تبذلها.

ونرحب باستعداد الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور في الحفاظ على الاستقرار في منطقة البلقان. ونأمل أن تواصل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو عملها في ظل السلطة العامة للأمم المتحدة وفي إطار الموقف الحيادي المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وأن تواصل تعاونها في العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأن تضطلع بدورها على النحو الواجب في الحفاظ على السلام والاستقرار في هذه المنطقة.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أرحب في قاعة المجلس بمعالي السيد فوك يريميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، وبمعالي السيد اسكندر حسيني، وزير خارجية جمهورية كوسوفو، وأن أشكرهما على بيانيهما. كما نرحب بالسيد لامبيرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، ونشكره على إسهامه الهام وعمله الدؤوب. ونرحب كذلك في هذه الجلسة بحضور السيد جوهانس كيرل، نائب الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا.

وتعرب كرواتيا عن ترحيبها بالتقدم المستمر والمطرد الذي تحرزه كوسوفو في طريقها نحو إقامة مجتمع مستقر وآمن وديمقراطي. ونحيي أيضا الاتحاد الأوروبي على استمراره في بذل الجهود للنهوض بالمنظور الأوروبي لجميع البلدان في المنطقة على أساس جهودها في الإصلاح وإنجازاتها الفردية.

وترحب كرواتيا بتقييم الأمين العام ومؤداه أن الحالة الأمنية العامة في كوسوفو ما زالت هادئة نسبيا. غير أن القلق يساورنا إزاء الحوادث التي وقعت في الشمال مؤخرا، بما فيها أعمال التخريب التي تعرضت لها في بريشتينا ٢٦ مركبة تابعة للجنة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

وتود كرواتيا أن تثني على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لدورها الفعال والمفيد وللخدمات التي تقدمها لكلا الطائفتين في كوسوفو، وكذلك لما توفره من دعم للمنظمات الدولية العاملة في الشمال، وذلك بطرق منها ما تجريه من حوار وما تقدمه من تعاون بشأن المسائل العملية التي يمكن أن تعود بالفائدة على كل من بريشتينا وبلغراد.

ونرى أن ذلك في حد ذاته يؤكد الدور المفيد الذي تؤديه البعثة في كوسوفو، ولا سيما فيما يتعلق بمسألتي العلاقات الخارجية والمساعدة القانونية الدولية. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة تعاونها مع الممثل الخاص للأمين العام وفريقه.

ومن دواعي سرور كرواتيا أن ترى بعثة الاتحاد الأوروبي مستمرة في الاضطلاع بأنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة منذ اكتمال نشرها في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وتود كرواتيا، وهي من البلدان المساهمة في هذه البعثة، أن تغتنم هذه الفرصة لتثني على قيادتها وعلى البلدان الأخرى المشاركة فيها لما تبذله من جهود، وخاصة لضمان الرد الفعال على حالات العنف العرقي أو الاضطرابات العامة الكبيرة، وذلك على نحو من التنسيق مع البعثة المؤقتة وقوة كوسوفو.

ونرحب بالتعاون الجيد القائم بين بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون والبعثة، اللتين ينبغي أن تواصلا تضافرهما، بالاشتراك مع غيرهما من الشركاء الدوليين، على مجابهة التحديات الجديدة وبناء مستقبل أفضل لجميع السكان في كوسوفو. ونرحب كذلك بالمستوى الرفيع من الاهتمام والدعم الذي تبديه سلطات كوسوفو في مساعدتها بعثة الاتحاد الأوروبي على الوفاء بولايتها، وفي التخطيط للمزيد من الإجراءات.

وتتطلع كرواتيا إلى نجاح الانتخابات المحلية المقبلة المزمع إجراؤها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، حيث ستتولى لجنة الانتخابات المركزية لأول مرة، بدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المسؤولية الكاملة عن تنظيم جميع مراحل العمليات الانتخابية واعتماد النتائج. وسيمثل ذلك اختبارا آخر لنضج المؤسسات في كوسوفو.

ونعتقد أنه ينبغي تشجيع جميع مواطني كوسوفو، بمن فيهم صرب كوسوفو في المناطق الشمالية، على المشاركة الفعلية في الانتخابات. علاوة على ذلك، نرحب بعودة جميع الضباط من صرب كوسوفو تقريبا إلى مناصبهم في شرطة كوسوفو بحلول الموعد النهائي المحدد في ٣٠ حزيران/يونيه. وسيحقق صرب كوسوفو الباقون وغيرهم من غير الألبان حقوقهم المدنية والديمقراطية بالمشاركة الفعلية في العملية السياسية وفي مؤسسات كوسوفو، مما ينهض بأوضاع طوائف كل منهم.

وفي هذا الصدد، رغم أن عدد العائدين ما زال منخفضا، نوجه الاهتمام إلى التقييم الوارد في تقرير الأمين العام (S/2009/497) من أن إعادة إدماج طوائف الأقليات ما زالت تشكل تحديا، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى عدم توافر فرص العمل، والحالة الاقتصادية الهشة، وضعف إمكانيات الوصول للخدمات.

وأخيرا، نعرب عن تقديرنا للجهود المبذولة بالنسبة لمسألة إعادة بناء الممتلكات الثقافية ومسألة العائدين. ذلك أن عدد العائدين، كما أشار الأمين العام في تقريره، قليل للغاية، بينما لا تزال إعادة إدماج طوائف الأقليات، وخاصة فئة صرب كوسوفو، تشكل أحد التحديات. وما برح إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال أمرا مهما للغاية، لأن كوسوفو تتحول تدريجيا إلى مجتمع متعدد الأعراق وينعم بالسلام بفضل التزامها بقيم التسامح وحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، والحوار، والتعاون.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بالترحيب بوزير خارجية صربيا، السيد يريميتش، ووزير خارجية كوسوفو، السيد حسيني، في مجلس الأمن اليوم. وأود أيضا أن أرحب بالممثل الخاص السيد زانيير في مجلس الأمن وأشكره على إحاطته الإعلامية.

تشيد الولايات المتحدة بالممثل الخاص على العمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تحت قيادته، بما في ذلك إعادة تشكيل البعثة بنجاح.

أود اليوم أن أبرز ثلاث نقاط. أولا، ترحب الولايات المتحدة بدعوة الأمين العام إلى مرحلة جديدة من بعثة الأمم المتحدة. وإن نشر بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو قد مكن بعثة الأمم المتحدة من إعادة تشكيل نفسها وتقليل مسؤولياتها. ونحن نؤيد تماما هذا الانتقال، الذي يجعل بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون الوجود الدولي الرئيسي المعني بمسائل سيادة القانون في كوسوفو. ونرحب بتوسيع دور بعثة الاتحاد الأوروبي، خاصة في شمال البلد. وكما يقول الأمين العام، لقد أصبحت بعثة الأمم المتحدة الآن تركز جهودها على تيسير التعاون العملي بين كل الجماعات السكانية في كوسوفو، ونلاحظ

أن بلغراد وبريشتينا قد اعتمدتا نهجا واقعيا في حل بعض المسائل العالقة بينهما.

وقد لاحظ الممثل الخاص زانيير أن بعثة الأمم المتحدة مستمرة في تيسير مشاركة كوسوفو في بعض المحافل الدولية. ونحن نشكر البعثة على هذه المساعدة المقدمة حيثما كانت ضرورية، ولكننا نلاحظ أيضا أن كوسوفو تؤدي دورا مستقلا في عدد كبير من المنظمات والمبادرات الدولية وينبغي السماح لها بالاضطلاع بدورها باستقلال في المجتمع الدولي.

ثانيا، نشيد بحكومة كوسوفو على مواصلة تنفيذ التزاماتها بموجب خطة أهتيساري. وإن الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في ٣٦ بلدية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ ستمثل معلما بارزا وهاما لكوسوفو. فهذه الانتخابات هي أول انتخابات تشمل بلديات جديدة في إطار عملية اللامركزية الموضحة في خطة أهتيساري. وهذه البلديات الجديدة تمكن صرب كوسوفو من الحصول على صوت أقوى كثيرا في القضايا المحلية، ويشجعنا أن تكون من بين الأحزاب أو القوائم البالغ عددها ٧٦ المسجلة للمشاركة في الانتخابات ٤١ حزبا أو قائمة تمثل الصرب والأقليات الأخرى.

إن الولايات المتحدة تشجع بشدة جميع مواطني كوسوفو على المشاركة في الانتخابات المقبلة، ونأمل أن يعرب الآخرون في المجتمع الدولي عن دعمهم لمشاركتهم أيضا. ويؤسفنا أن يقول اليوم وزير الخارجية يريميتش أن حكومة صربيا لن تدعم مشاركة صرب كوسوفو في هذه الانتخابات.

وندعو أيضا بلغراد وبريشتينا على تشجيع وتيسير مشاركة كل الجماعات الإثنية في مؤسسات كوسوفو. ونحث على إنهاء الدعم للهياكل الموازية، التي تضعضع التنسيق والتعاون بين الحكومة والناس المحتاجين وتقوض أدوار سلطات كوسوفو المسؤولة.

ولا تزال كوسوفو تواجه تحديات كبيرة في مواجهة عودة اللاجئين والمشردين داخليا. ولتنجح حكومتا كوسوفو وصربيا يجب عليهما مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تيسير هذه العودة. والاتفاق الذي تم التوصل إليه في وقت سابق من هذه السنة لإعادة فتح مكاتب وكالة كوسوفو للممتلكات في صربيا كان خطوة كبيرة إلى الأمام.

ثالثا، يلاحظ الأمين العام أن الحالة الأمنية لا تزال هادئة نسبيا في كوسوفو. وبسبب تحسن الأمن، قررت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) تخفيض قوات حفظ السلام التابعة لها إلى شكل وجود رادع. ولكن الحوادث الأمنية الأخيرة في شمال كوسوفو تظهر الحساسيات والتوترات المتأصلة في بناء مجتمع متعدد الإثنيات بعد الصراع. ونحن نرحب بعودة معظم أفراد الشرطة من صرب كوسوفو إلى العمل وتعيين ضابط شرطة صربي العرق في منصب نائب المدير العام لشرطة كوسوفو. لقد كان هذان تطوران إيجابيان من شأنهما تحسين العلاقات بين الجماعات السكانية في كوسوفو.

وتدين الولايات المتحدة التخريب الذي حدث مؤخرا لمركبات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ولكنها تشيد بمعالجة كوسوفو للحادثة، بما في ذلك الاعتقال الذي تم مؤخرا ومحاكمة مرتكبي الجرم. وهذه الحوادث وغيرها، مثل المواجهات التي حدثت بسبب قيام ألبان كوسوفو العائدين بإعادة بناء المساكن في شمال كوسوفو في الصيف الماضي، تؤكد الحاجة إلى تعزيز تعاون الشرطة وقوات الأمن من أجل العائدين من المشردين.

لقد أحرزت كوسوفو تقدما هائلا في العقد المنقضي منذ اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقد اعترف الآن ٦٢ بلدا بكوسوفو باعتبارها دولة مستقلة. وقد انضمت كوسوفو إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأثبت

البلد جديته بشأن التزامه بأن يكون عضوا مستقرا وصديقا في مجتمع الأمم. إن كوسوفو وغيرها من البلدان الأخرى في غرب البلقان تستحق دعمنا المتواصل. ومن جانبنا، ستواصل الولايات المتحدة دعم اندماج جميع بلدان غربي البلقان، بما في ذلك كوسوفو وصربيا، في المؤسسات الأوروبية والهياكل الأوروبية الأطلسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فييت نام.

أشكر السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته لبعثة الأمم المتحدة. أود كذلك أن أشكر وزير خارجية صربيا، فوك يريميتش، على المشاركة في اجتماع المجلس اليوم ومشاطرته لنا منظوراته حول الحالة في الميدان. وأقدر حضور السيد اسكندر حسيني جلسة المجلس هذه.

فييت نام تواصل دعم الدور الحاسم لبعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (البعثة) في صون السلم والاستقرار في كوسوفو. ونحيي جهود البعثة لفتح قنوات الاتصال مع المجتمعات المحلية كافة في كوسوفو وتيسير التعاون بين بلغراد وبريشتينا.

ونشعر بالطمأنينة من ملاحظة أن البعثة قد أكملت بنجاح إعادة هيكلتها، وأنها انتقلت إلى مرحلة جديدة، مع التركيز بقوة على توفير خدمات الوساطة للمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية العاملة في شمال كوسوفو. ونثني على التعاون المعزز بين بعثة كوسوفو وبعثة بسط سيادة القانون الأوروبية، تحت السلطة الإشرافية للأمم المتحدة وفي إطار مركزها المحايد. وهذا التعاون ينبغي تحسينه أكثر حتى يمكن تهيئة مناخ مشجع للحوار بين جميع مجتمعات كوسوفو المحلية وبين بلغراد وبريشتينا بهدف إيجاد حلول دائمة لمواجهة التحديات القائمة في المنطقة.

وننظر بعين العطف إلى التقدم المحرز أثناء الفترة المشمولة بالتقرير في مجالات مثل سيادة القانون والعدالة والجمارك، وكذلك إلى اهتمام بلغراد الواضح بإيجاد حلول لبعض المسائل المعلقة.

ونظل نشعر بالقلق من الحالة الأمنية المتقلبة في كوسوفو، التي تخللتها سلسلة من الحوادث المتعلقة بالأمن والمجابهات بين صرب كوسوفو والمجتمعات المحلية لألبان كوسوفو في الشمال. ونشعر بالقلق كذلك من التوترات الطائفية في الشمال ومن حالة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، بما في ذلك آلاف المشردين من كوسوفو. ونحث سلطات كوسوفو المحلية على إيلاء الاهتمام الواجب واتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف من حدة التوترات المرتبطة بهذه المسائل الحساسة فيما بين الطوائف. ونهيب بالسلطات في بريشتينا وبلغراد أن تواصل العمل الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة الدوليين المعنيين في سبيل التوصل إلى حلول تفاوضية للخلافات فيما بينهما بالوسائل السلمية.

وبما أنه لم يتسن التوصل حتى الآن إلى حل شامل طويل الأمد للحالة في كوسوفو، فإن فييت نام تؤمن بأن مواصلة بعثة كوسوفو العمل مع جميع الأطراف يظل حاسما في هذه المرحلة، لأنها يمكن أن تيسر إحراز التقدم الملموس والتنفيذ المثمر للترتيبات التي يمكن أن تكون مقبولة ومفيدة لكل من بلغراد وبريشتينا.

كما أن المساهمات المتزايدة لبعثة الاتحاد الأوروبي لبسط سيادة القانون في مجالات الشرطة والمحاكم والجمارك والنقل والهياكل الأساسية وإدارة الحدود وحماية الموروثات الصربية حققت بالفعل نتائج ايجابية وينبغي تشجيعها. وإننا نحث الأطراف كافة على تعزيز مشاركتها البناءة وتعاونها مع

بعثة كوسوفو ضمن إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بالعمل والنجاح في وضع حلول للعقبات الكأداء القديمة العهد وتحقيق السلام والأمن في منطقة البلقان بأسرها.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة للسيد اسكندر حسيني، الذي طلب الإدلاء ببيان آخر.

السيد حسيني (تكلم بالإنكليزية): كنت أتعشم ألا أضطر إلى طلب الكلمة مرة ثانية اليوم، لكننا استمعنا من السيد يرميتش إلى عدد من المغالطات التي تقتضي الرد عليها.

لسوء الحظ تستمر الجهود الرامية إلى تضليل هذا المجلس بعرض أرقام شتى لا تمت إلى الواقع بصلة وبتقديم تعاريف تشكل في الحقيقة تشويها كبيرا للواقع. ما تسميه طائفة انفصالا تسميه طائفة أخرى إعلانا بالاستقلال. وأود أن أذكر أمام المجلس أن استقلال كوسوفو أُعلن من قبل، وحظي بتأييد كل طائفة موجودة في كوسوفو، باستثناء الطائفة الصربية. ولا يحتاج من يريد أن يتحقق من ذلك بنفسه إلا إلى الاطلاع على التواقيع المثبتة على إعلان الاستقلال. فطوائف الأتراك والروما والمصريين والبشناق والأشكالي وطوائف كثيرة غيرها - الأعضاء غير الألبان في برلمان جمهورية كوسوفو — موجودة تواقيعها هناك.

الجريمة المنظمة والإرهاب أصبحا التعبيرين الوحيدين اللذين يستخدمهما البعض في وصف كوسوفو. فجيش تحرير كوسوفو يوصف بأنه منظمة إرهابية. والمقاتلون من أجل الحرية المنتمون إلى جيش تحرير كوسوفو يوصفون بأعداء الحرية. لكن كوسوفو، من ناحية أخرى، ملتزمة بثبات بالتحقيق في أي جريمة ترتكب في أراضي جمهورية كوسوفو وبمقاضاة مرتكبها ومعاقبته عليها، أيا كان. وإن القضايا المنعزلة لن يسمح لها أبدا بإلقاء ظلال قاتمة تحجب جهود الشعب الكادح في كوسوفو لحماية حريته، بل ووجوده بالذات.

لن أرد على كل مغالطة استمعنا إليها هذا المساء لأنني لا أريد أن أضيع وقت المجلس. أود فقط أن أقول إنه لمن المؤسف والمحير أننا لم نسمع قط من السيد يريميتش يتكلم عن الـ ٠٠٠ ١٢ أو الـ ٠٠٠ ١٥ ألباني الذين قُتلوا. لم نسمع قط من السيد يرميتش يتكلم عن مئات المساجد التي دمرت. لم نسمع قط من السيد يرميتش يتكلم عن الفظائع المقترفة في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة بدعم وتنظيم وتخطيط وتنفيذ من حكومة جمهورية صربيا.

إن الموروثات الصربية تشكل التراث الثقافي لكوسوفو. إنه تراثنا الثقافي وإننا نعتزم حمايته بكل الوسائل المتاحة لنا ومهما كان الثمن. وإننا نعتزم التحقيق في أي جريمة مرتكبة في كوسوفو والمقاضاة عليها. وإنني لا أريد أن أتقمص دور محقق أو قاض هنا هذا المساء. لست أنا من يقوم بذلك. لدينا نظام قضائي مستقل يزاول أعماله كاملة وسيواظب على ذلك بمساعدة ودعم بعثة الاتحاد الأوروبي لبسط سيادة القانون في كوسوفو.

لقد دعونا بعثة بسط سيادة القانون لفتح مكاتب لها في كوسوفو لمساعدتنا في قطاعي الشرطة والعدالة. ونحن، وليس جمهورية صربيا، سنقاضي على الجرائم التي يرتكبها مواطنونا في أراضي بلدنا. الأساليب القديمة ولّت، ولن تعود ثانية. ونحن نعرف الطريقة التي كانت جمهورية صربيا تعاقب بها على الجرائم في كوسوفو - بمسح القرى والآلاف من سكانها المدنيين بصورة جماعية من على وجه الأرض.

السيد يريميتش لم يتكلم عن الأشخاص المفقودين، الأشخاص العديدين الذين ما زالوا مفقودين من كوسوفو، ورفاقهم للأسف لا تزال موجودة في مكان ما من صربيا في مقابر جماعية. وإنني على ثقة بأن السلطات في بلغراد تعلم جيدا العديد من تلك المقابر الجماعية. أفضل شيء هو أن نزود الأسر في كوسوفو بمعلومات عن أمكنة وجود أحبابهم

بدلا من محاولة إلقاء اللوم على كوسوفو وألبان كوسوفو وسكان كوسوفو إزاء جميع الفظائع التي نفذتها جمهورية صربيا بعناية وبطريقة مخطط لها جيدا من خلال قواتها العسكرية أو شبه العسكرية أو قوات الشرطة.

أخيرا، أود مرة أخرى أن أشكركم سيدي، على وقتكم وصبركم. وأود أن أطلب إليكم أن تراجعوا مختلف البيانات الإحصائية بخصوص عدد الصرب الذين عاشوا في كوسوفو. ولا يزال المسؤولون الصرب يتكلمون عن ٢٠٠ ٠٠٠ أو ٣٠٠ ٠٠٠ مشرد في حين أن عدد الذين عاشوا في كوسوفو أقل من ٢٠٠ ٠٠٠ صربي في أفضل حال. وما زال لدينا ١٣٥ ٠٠٠ صربي يعيشون في كوسوفو، بعضهم في الشمال ولكن معظمهم في الجزء الجنوبي من البلد. وهناك ٧٠ في المائة من صرب كوسوفو يعيشون جنوب نهر إيبار.

وأعتقد أن هذا المنتدى، أي المجلس، ينبغي ألا يُستغل لنشر الكلام غير الدقيق الذي يضلل إلى حد بعيد. مرة أخرى، أؤكد للأعضاء أن باستطاعتهم أن يعتمدوا على تصميمنا الراسخ في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد. بيد أننا نحن الذين سنفعل ذلك، ليس جمهورية صربيا. إن جمهورية صربيا لن تتمكن أبدا بعد الآن من إجراء أية محاكمات في جمهورية كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد حسيني على بيانه.

معالي السيد فوك يريميتش طلب الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة.

السيد يريميتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): سوف أتناول بإيجاز مجرد بعض الأفكار التي تم التقدم بها هنا وتتعلق بتشويه الحقيقة.

الحقيقة هي أن كوسوفو مكان صعب جدا للعيش فيه الآن، وليس بالضبط المكان الذي حاول وصفه السيد حسيني وبضعة مشاركين آخرين في المناقشة الجارية اليوم. وعندما يتعلق الأمر بتشويه الحقيقة، أعتقد أن أصعب عنصر في ذلك هو في الواقع كيفية عيش الناس في كوسوفو الآن.

سأحاول مرة أخرى أن أتناول مسألة اللامركزية ومسألة المشاركة في العملية الانتخابية. للأسف إن هذه الانتخابات لم يدعَ إلى إجرائها بالطريقة التي دعيت إليها انتخابات أخرى حتى الآن. القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واضح جدا حيال كيفية الدعوة إلى إجراء الانتخابات. ولو دعي إلى إجرائها بالطريقة التي دعيت إليها انتخابات سابقة، لكانت القيادة الصربية، على عادتها في كل مرة، دعمت مشاركة الصرب في هذه الانتخابات. هذه الانتخابات الجديدة دعي إليها ببساطة من جانب ما يسمى بمؤسسات جمهورية كوسوفو. ولم يكن بمقدورنا على الإطلاق أن نؤيدها.

بيد أننا نريد أن نكون بنائين جدا ونشارك في تطبيق مفهوم اللامركزية الذي من شأنه أن يفيد جميع سكان الإقليم. وآمل أن نتمكن من القيام بذلك، لصالح السكان العاديين هناك.

سمعت السيد حسيني يكرر القول إنه يتطلع إلى التعاون مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في الإقليم. ونحن نريد ذلك أيضا. بيد أنني أريد أن أذكر السيد حسيني بأنه موجود في مبنى الأمم المتحدة، وكنت أود منه القول أنه يتطلع إلى التعاون مع الأمم المتحدة، أي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وهي الممثلة للأمم المتحدة في الإقليم، لا أن يرفض الاجتماع مع ممثلي الأمم المتحدة في بريشتينا. هذا الأمر يتغير الآن وأشيد بهذا التغير في بريشتينا، بيد أنني أريد مجرد تشجيع

الناس هناك على مواصلة العمل مع بعثة الأمم المتحدة والأمم المتحدة، مثلما سنفعل جميعنا في المستقبل.

تكلمت على ضرورة مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، وهذا هو موضوع بروتوكول التعاون بين وزارة الداخلية الصربية وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

لقد ذكرت جيش تحرير كوسوفو، لكنني لم أطلق عليه اسم منظمة إرهابية في ملاحظاتي اليوم. غير أن السيد حسيني فعل ذلك. وهذا صحيح بطبيعة الحال. إن جيش تحرير كوسوفو كان ولا يزال منظمة إرهابية. لكنني لم أقل ذلك أبدا. وأشكره على تذكيرنا بأن جيش تحرير كوسوفو منظمة إرهابية.

لن أحاول التقليل أبدا من الأعمال التي ارتكبها نظام سلوبودان ميلوسيفيتش في كوسوفو. لقد أطاح شعب صربيا بذلك النظام. حكومة صربيا الآن هي بقيادة الشعب الذي خاطر بحياته لدى الإطاحة بديكتاتورية سلوبودان ميلوسيفيتش. لن أحاول أبدا إنكار أو التقليل من الجرائم المرتكبة في كوسوفو وفي أنحاء أخرى من المنطقة تحت قيادة حكومة ميلوسوفيتش. لكنني آمل ألا يكون السيد حسيني يحاول لوم الحكومة الحالية لصربيا على تلك الأعمال، بما في ذلك إضرام النار في المساجد.

ولكن عندما يتعلق الأمر بالسلطات في كوسوفو، بإمكاني تماما توجيه اللوم إلى القيادة الحالية بسبب حوادث من قبيل الواقعة التي حصلت في آذار/مارس ٢٠٠٤، حيث أحرق أو دنس ٣٥ كنيسة وديرا من العصور الوسطى في مجرد يومين على أيدي جماعات منظمة. وبالمناسبة، لا يوجد حاليا أحد خلف القضبان الحديدية في كوسوفو بسبب تلك الجريمة المروعة. وإنني أشيد بعزم السيد حسيني على مكافحة الجريمة المنظمة وحماية الإرث الموجود في كوسوفو. وآمل أن يبدأ بتنفيذ ذلك قريبا جدا. لعل بإمكانه أن يبدأ بمحاكمة الذين أحرقوا تلك الكنائس والأديرة في عام ٢٠٠٤. لا يوجد أي شخص خلف القضبان الحديدية الآن لهذا السبب.

الأمر الأخير الذي أريد قوله يتعلق بالبيانات الإحصائية، إذ أن ٠٠٠ ٢٠٦ شخص من المشردين داخليا هو الرقم الرسمي الصادر عن مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين. هذه هي الإحصاءات التي كنت أشير إليها. فبما أننا موجودن هنا في الأمم المتحدة، قررنا ذكر الرقم الصادر عن الأمم المتحدة.

بعد ما قلت كل ذلك، أعتقد أن الوقت قد حان الآن بالفعل لمحاولة وضع خلافاتنا جانبا بشأن المركز، لأن خلافاتنا بشأن المركز سوف تعرض على المحكمة، وهي جهاز آخر للأمم المتحدة، أي محكمة العدل الدولية.

غير أن الوقت للعمل معا بطريقة محايدة قد حان الآن، رغم كل الاختلافات والصعوبات التي تواجهنا، الأمر الذي آمل أن يكون بمقدور كوسوفو أن تفعله مثلما قررنا نحن أن نعتمد هذا النهج ولا سيما في المنظمات الإقليمية والاجتماعات الدولية. صربيا لن تحاول عزل بريشتينا من المنظمات الإقليمية التي هي عضو فيها من قبل. سوف ندعم مشاركة بريشتينا في كل مكان هي عضو فيه، ولكن وفقا للقوانين. القوانين منصوص عليها بوضوح، وهي مكتوبة في الأنظمة التأسيسية لهذه المنظمات. ونحن سنتبع مجرد القوانين. وأعتقد أن هذا النهج هو الأسلم.

إن لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو دورا هاما جدا تضطلع به في تلك الاجتماعات. لقد تكلمت كوسوفو من قبل في تلك الهيئات والمنتديات بطريقة معينة، ونرحب أن تفعل ذلك مرة أخرى. ولكن إذا توقعوا منا أن ندعم التغيير الذي يطال الشكل لأنه في ١٧ شباط/فبراير أعلنوا الاستقلال من طرف واحد، أخشى ألا يكون

بمقدورنا أن نساعد في ذلك الصدد. نريد أن نسمعهم ونريد آخرين أن يسمعوهم، ولكن نريد أيضا تطبيق القوانين. وأعتقد أن ذلك أسلم طريقة للمضي قدما.

إنني أؤيد الادعاء بأن إعلان الاستقلال من طرف واحد كان محاولة انفصالية بحافز عرقي. نعم، كان لهم في ما يسمى ببرلمان كوسوفو ممثلون عن مختلف المجموعات العرقية، بيد أنني أريد مجرد تذكير السيد حسيني بأنه كان هناك العديدون من الألبان في حكومة سلوبودان ميلوسيفيتش، وأنا لا أحاول الادعاء بأنهم كانوا ممثلين حقيقيين للشعب الألباني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد يريميتش على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في بند جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.